



من يقف وراء اغتيال
عالم الفيزياء النووية
البروفيسور
أحمد أوبا حدو؟

ⵎⵓⵎⵓⵏⵉ ⵎⵓⵎⵓⵏⵉ

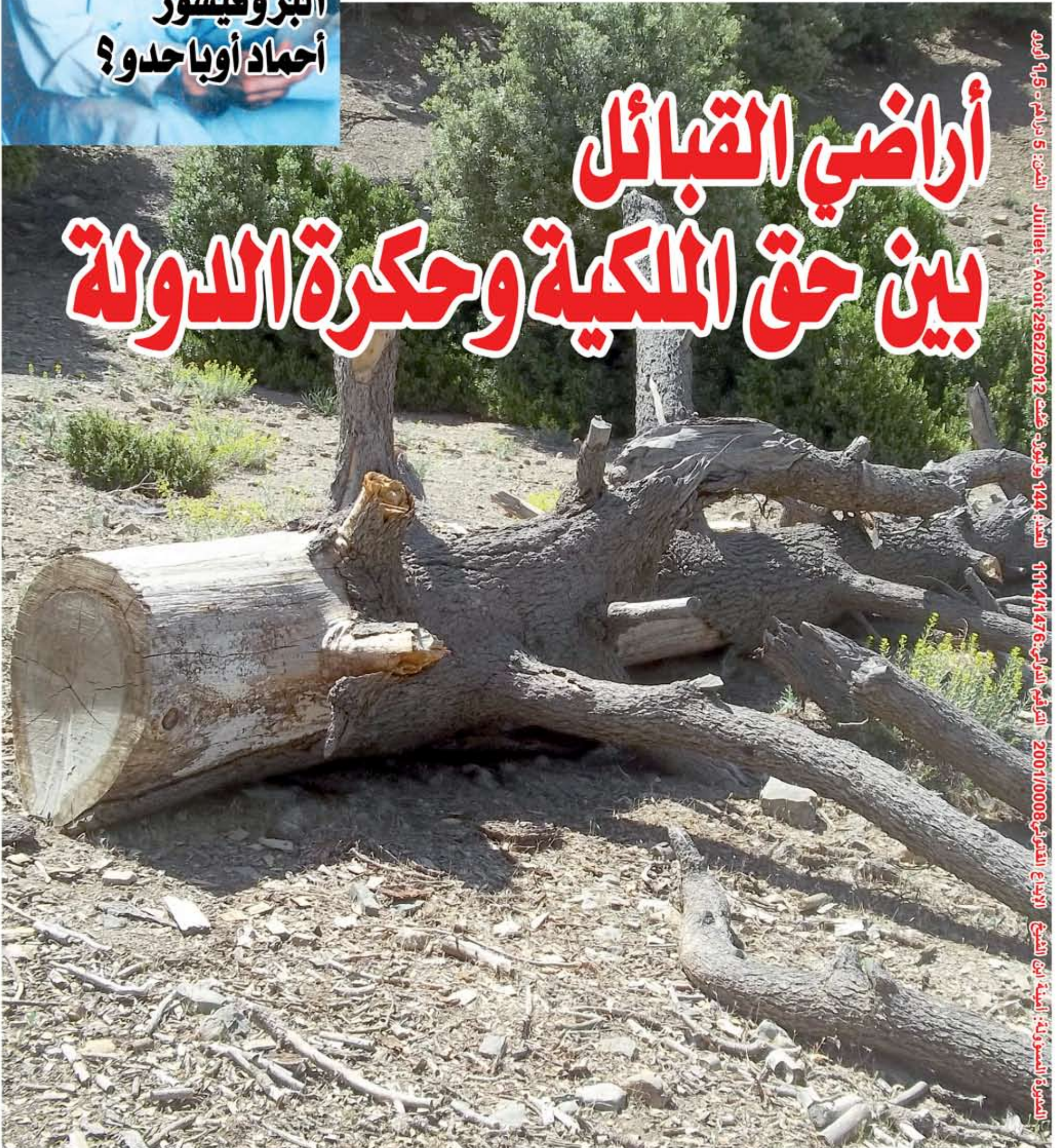
LE MONDE

العالم الأمازيغي

ⵎⵓⵎⵓⵏⵉ | ⵎⵓⵎⵓⵏⵉ

www.amadapresse.com

AMAZIGH



أراضي القبائل بين حق الملكية وحكرة الدولة

العدد: 144 بوتونز - غضة: 2962/2012 - Juillet - أوت: 5 دراهم - 1,5 أورو
الرقم البريدي: 1114/1476 - الإيداع القطري: 2001/0008
الصدرة السنوية: أمينة بن الشيخ

حلول المغاربة المواطنين عبر العالم



« حلول بنكية لتسهيل حياتي
بالمغرب و بالخارج »



عالمنا أنتم ومشاريعكم

لأن المغاربة المواطنين عبر العالم لديهم متطلبات خاصة، يقترح BMCE Bank حلولاً بنكية بالمغرب كما بالخارج لتحويل الأموال، حلول البنك عن بعد، تمويل المشاريع إضافة إلى حلول التأمين والإسعاف. للمزيد من المعلومات زوروا موقعنا الإلكتروني www.bmcebank.ma أو اتصلوا بالرقم الهاتفي 212 522 438 373.

212 522 438 373
www.bmcebank.ma

140 محج الحسن الثاني النار البيضاء - المغرب - ست، البيضاء 271 29

BMCE BANK
عالمنا ثروتنا الأولى



مندوبو الجماعة السلالية لأيت سكوكو يسألون مخطط المغرب الأخضر والقرض الفلاحي

نظمت جمعية مندوبي الجماعة السلالية لأيت سكوكو بمريرت إقليم خنيفرة، يوم 7 يونيو الفائت بقاعة دار الثقافة أيت سكوكو، ندوة تواصلية حول "مخطط المغرب الأخضر ومدى إسهام القرض الفلاحي للمغرب في إعادة التأهيل المالي للفلاحين وخاصة منهم الصغار والمتوسطين"، وقد عرفت الندوة حضوراً متميزاً من جانب الفلاحين (أزيد من تسعين فلاحاً). وفي كلمة له عبر رئيس جلسة الندوة عن أسف وامتعاض الفلاحين عن غياب الملاحظ مسؤولي المؤسسة البنكية للقرض الفلاحي ومسؤولي مخطط المغرب الأخضر رغم الاستدعاءات الرسمية المقدمة لهم، في الوقت الذي كان الحضور ينتظر فيه تفاعل الفلاحين مع هذه المؤسسات باعتبارها الجهات المسؤولة والقريبة منهم وفي الوقت الذي أكدت وتؤكد فيه على المستوى الرسمي كل الحكومات المتعاقبة على إعطاء الأهمية القصوى في السياسات الوطنية للنهوض بالقطاع الفلاحي وخاصة منهم الفلاحين الصغار والمتوسطين .

ما يؤكد غياب استراتيجية واضحة لدعم هذه الشريحة التي تعاني من سنوات الجفاف بالرغم من التطور الذي واکب مخطط المغرب الأخضر على المستوى المؤسساتي بأحداث وكالات تعنى بالجهات الفلاحية بلوغ الأهداف المرسومة لهذه الماكنة لم تتجسد في سياسة منح القروض من طرف القرض الفلاحي للمغرب، كما أكد على ضرورة الدفاع عن الحقوق الاقتصادية لهذه الشريحة العقارية للفلاحين في الوقت الذي تحولت فيه إلى مؤسسة بنكية محضة لا يحظى الفلاح فيها بأي اهتمام في إطار عمليات إعادة التأهيل المالي.

إلى ذلك أبرز الأستاذ مصطفى العلمي، الناشط الحقوقي بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الجانب الحقوقي الذي يبتدئ من ضرورة الإستماع لذوي ذوات الأراضي والحقوق، أصحاب المشاكل المباشرة مع القرض الفلاحي للمغرب، كما أكد على ضرورة الدفاع عن الحقوق الاقتصادية لهذه الشريحة التي تتأثر دوماً بالتغيرات المناخية (الجفاف، الفيضانات، التصحر...) ملحا على ضرورة استغلال الأرض بشكل معقلن وبالتالي توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية للسماح للفلاح بالعيش الكريم، باعتبار هذه الحقوق على علاقة وطيدة بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، كما لها ارتباط وثيق بالبيئة، فغياب استراتيجية واضحة لدى مخطط المغرب الأخضر نتج عنه غياب الترشيد والحكمة في استعمال المياه الذي يشكل عصب الحياة، وغياب الإرشاد الفلاحي والإشراف الفعال للفلاحين الناتج عن سياسة فوقية، ولا غرابة في ذلك «فنحن نصد المياه للخارج» يقول المتدخل، كمشير إلى غياب المساواة ما بين ذوي الحقوق وذوات الحقوق في ظل تغييب النساء السلاليات في كل التمثيليات الجماعية. معتبراً أن الإشكال يكمن أيضاً في غياب رؤساء الجمعيات السلالية ذوو الكفاءة العالية والتأطير الجماعي وهو ما يعيق عملها ويفسح المجال أمام سلطة الوصاية للهيمنة على كل إجراءات التسيير والتدبير.

أما مداخلة رئيس نقابة الأطلس المتوسط، المهندس منصور الحاج محمد، فقد حاولت تشخيص الوضع المأساوي للفلاح المحلي، الذي يوجد في منزلة ما بين منزلة شروط القرض الفلاحي والإكراهات المناخية، حيث سرح بذاكرة الحضور إلى أحد لقاءات موسم سيدي علي أوبراهيم الذي وقف فيه على ضرورة توقيف الإكراهات البدنية وإلغاء قروض صغار الفلاحين المتواجدين في وضعية الزبناء غير منتظمي الأداء، حسب معايير القرض الفلاحي، مؤكداً على ضرورة تزويد الفلاح الصغير بالأعلاف مقابل أثمان تفضيلية، حينها أوصى الحاضرون على ضرورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة (حكومة عبد الرحمن اليوسفي، إدريس جطو)، بشأن الوضعية المزرية للفلاح بإقليم خنيفرة. هذه المبادرة أدت فقت إلى عقد اجتماع مع وزير التشغيل آنذاك باعتبار أبناء الفلاحين عاطلين عن العمل وغياب استراتيجية واضحة ومواكبة مستمرة في منح القروض في الوقت الذي يمول فيه القرض الفلاحي 50 في المائة وتمول الدولة النصف الآخر. مؤكداً أن الوضعية التي يعيشها الفلاح ماتزال على حالها رغم تحويل القرض الفلاحي إلى مؤسسة بنكية مع غياب إعادة التأهيل المالي. مشيراً إلى أن المراسلة التي بعث بها بنك المغرب إلى القرض الفلاحي قصد الدخول في إجراء الإعفاء التي لم يستفد منها الفلاح الأطلسي أمام الزيادات الأخيرة في المواد الأساسية والبززين والغازوال.... والحق على ضرورة تحريك ملف الإعفاءات بشكل استعجالي حتى يدخل الفلاحون في مخطط المغرب الأخضر واقتراح ضرورة الرفع من وتيرة المطالبة بالدمع المالي لجمعية مندوبي الجماعة السلالية لأيت

سكوكو التي تلعب الدور المنوط بها في تدبير وتسيير أراضيها السلالية، وألح على ضرورة جمع كل ملفات الفلاحين حتى يتسنى الضغط من أجل إلغاء الديون وجمع دعم كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

الأستاذ رشيد راخا، الصحفي بجريدة العالم الأمازيغي، أشار من جهته إلى غياب الصحافة والتغطية الإعلامية لهذه التظاهرة رغم الدعوات الرسمية الموجهة إليها، قبل أن يطرق إلى إشكال الأراضي السلالية في ظل إقدام سلطات الوصاية على خلق محميات حيوانية وعقد صفقات للاستغلال في غياب مسؤولي ومندوبي جماعاتها وأكد أن مشروع زراعة النبتة الأيكولوجية Triplex التي تحافظ على التربة والبيئة بأزغار للمساهمة في تنظيم الري ثم تحويلها لأهداف أخرى وغياب أي استفادة لذوي وذوات الحقوق. كما أشار إلى ضرورة فقدان أراضي الجموع في ظل التفويتات في غفلة من ذوي الحقوق الذين دعاهم إلى ضرورة الانخراط في العمل الجماعي الخاص بالأراضي السلالية أمام الإهتمام الحكومي بالإقطاعين والفلاحين الكبار والمضاربين العقاريين في غياب إستراتيجية تشرك الفلاحين الصغار والمتوسطين، ودعا إلى ضرورة الإقتداء بتجربة أميريا باسبانيا الرائدة في مجال تدبير المياه عبر خلق طريق سيار للمياه ما بين هذه المنطقة والبحر. ودعا إلى ضرورة تشجيع الاقتصاد التضامني عبر خلق تعاونيات تشمل جميع قطاعات الاقتصاد والإقتداء بتجربة سوسم من حليب الجودة التي اكتسحت الأسواق الداخلية بالاستعانة بمهندسين وتقنيين

ساهموا بأفكارهم ومقترحاتهم في توسعة مثل هذه التعاونيات ومجالات عملها. وأشار إلى الحيف الذي يعاني منه مندوبو الجماعات السلالية في ظل أمتيهم وغياب التأطير يوقعون على اتفاقيات لا علم لهم بها.

وبعد ذلك، فتح باب المناقشة أمام الحضور حتى يعطى للندوة طابعها التواصلي واشترك الجميع في إطار من التفاعل والشفافية الداخلية للجمعية، ليتناول الكلمة السيد الكبير بوتريد رئيس جمعية مندوبي الجماعة السلالية لأيت سكوكو وفاعل جمعي في الندوة والحضور قبل أن يثير اهتمام الجميع حول أهم مشاكلة فلاحية أيت سكوكو مركزاً في ذلك على الإهمال الذي يطال قضاياهم العالقة والأزنان الصماء التي يقابل بها المسؤلون شكوايهم وتحدث عن أن مياه أم الربيع لا تستغل محلياً لانعدام السدود التي تساهم في عملية الري وهذا أكبر دليل على الإهمال لذوي وذوات الحقوق.

في حين ساءلت باقي المداخلات حول نوعية المنتوجات التي ينبغي زراعتها استجابة لخصوصية التربة المحلية وتساءل عن دور مخطط المغرب الأخضر ونصيب الأراضي السلالية لأزغار في خلق تنمية محلية مستدامة. في ظل توالي سنوات الجفاف الذي يوازيه غياب التمويل والدعم لكل المتضررين من ذوي وذوات الحقوق.

مطالبة بالتكفل من أجل حماية أراضي أزغار من المضاربين العقاريين والسماسة ونهاهي المال العام. معتبراً أن أساس مشاكل الفلاحين المحليين راجع إلى عامل الأمية وغياب التأطير وحافة الفقر لانعدام مصادر التمويل لضمان دخل قار لأسر تعاني الهشاشة. الحضور أشار أيضاً إلى أن تشردم وتشتت الفلاحين المحليين هو بسبب وضعهم المركزي وخير إجابة عليه يتم عبر خلق تكتلات في إطار تعاونيات وجمعيات لتأطير الفلاحين والنهوض بهم وتحديث أنشطتهم، وخلق آليات تمكن من الإرشاد والترشيد. معتبراً أن المنطقة تعتبر خزانا وطنيا للحياة بوجود نهر أم الربيع الذي يعتبر أهم أنهار المغرب وفي الوقت ذاته يعاني السكان المحليون من تلوث المياه المعبدة وهي غير صالحة للشرب نتيجة تجاوز نسبة الملوحة المعايير المعتمدة صحياً، كما ركزت على البطالة التي تشكل القاسم المشترك بين الأسر لغياب أنشطة مدرة للدخل مع استمرار الإهمال الرسمي ودعت إلى خلق لجان تتبع والتبليغ. إلى ذلك كانت ركز النقاش على مشكل المياه، وطالبت بضرورة مساءلة الغياب الواضح وغير المبرر للقرض

توصيات الندوة

- 1- تسجيل غياب ولا مبالاة مسؤولي القرض الفلاحي للمغرب ومخطط المغرب الأخضر عن الندوة ما يستوجب التبرير والتوضيح.
- 2- ضرورة إيجاد سبل وصيغ جديدة ملائمة للتعامل مع الفلاحين الصغار والمتوسطين في ظل التحولات المجتمعية الحالية.
- 3- ضرورة استحضار مشاكل الفلاحين والاستماع المباشر لهم.
- 4- الإستغلال المعقلن والحكمة الجيدة للثروات الطبيعية والبيئية (الأرض-الماء-المناخ...)
- 5- ضرورة ضمان تمثيلية نسوية لذوات الحقوق في مكاتب الجماعات السلالية مع دمج الأطر والكفاءات في الإستغلال والتسيير.
- 6- إعطاء مفهوم جديد لسلطة الوصاية على الأراضي السلالية (مجلس الوصاية) ومراجعة المقتضيات القانونية المنظمة لهذه الثروة.
- 7- ضرورة مراجعة المعايير المعتمدة في تصنيف الديون وجدولة الأداءات للوصول إلى إعفاءات شاملة للفلاحين الصغار والمتوسطين مع ضمان سير مشاريعهم التنموية بإعانات موسمية.
- 8- خلق لجان محلية تشاركية بين الفلاحين ومؤسسات الدولة كشوارة لخلايا التفكير والتشاور في القضايا العالقة.
- 9- غياب التغطية الإعلامية سواء منها المرئية أو المكتوبة (القناة الثانية-الرأي-الصباح) رغم الاستدعاءات الرسمية، مما يستدعي رؤية بديلة في التعامل مع مثل هذه الندوات.
- 10- تعثر تجربة أزغار وطريقة تنفيذ اتفاقيتها) فشل الأهداف الأيكولوجية لمشروع أزغار) مما يستدعي التفكير في طرق تشاركية بديلة.
- 11- إعداد وتنفيذ مشاريع تنمية حديثة اقتداء بتجارب رائدة لدول أوروبية (أميريا-إسبانيا) نماذج- الفلاحة المغفلة، تحلية مياه البحر، خلق طريق سيار لمياه الري، ونواة لتأهيل اليد العاملة المتخصصة...
- 12- تشجيع وخلق تكتلات للفلاحين الصغار، النساء والشباب القرويين في تعاونيات وجمعيات متخصصة قصد ضمان مداخيل قارة تساهم في الاستقرار والحد من الهجرة القروية.
- 13- رد الاعتبار لمندوبي الجماعات السلالية وتطعيمها بالأطر الشبابية والعناصر النسوية وضمان تأطيرهم للمساهمة الفعلية في التدبير والتسيير لثرواتهم المحلية مع تفعيل آليات ديمقراطية لانتدابهم لفترات محددة.
- 14- الدعوة إلى التفكير في خلق تكتل في إطار شبكات محلية وإقليمية للجمعيات والتعاونيات المهتمة لقطاع الفلاحة.

محمد الكويسي، الأمين العام لجمعية أدرار للتنمية الاجتماعية، لـ «العالم الأمازيغي» :

يجب على الجهات المعنية النهوض والوقوف بحزم للحد من الإستنزاف الذي تتعرض له الغابة



ذلك بحضور المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر ورجال الدرك الملكي وممثل السلطة المحلية، لكن عزمنا كان قويا ووصلنا إلى المواقع المتضررة جراء قطع أشجار الأرز مستدبر وورشات التحسيس بأهمية الحفاظ على الموارد الغابوية للإقليم واستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أنشطة الجمعية أيضا هي هذه القافلة التي أردنا من خلالها الصرخة لإسماع صوت الغابة وصوت شجرة الأرز التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) المتحفة (ترانا عالميا وكذلك إصدار بيانات في الصحافة ومراسلات الجهات المعنية وإشعارها بالخروقات التي تطال المجال الغابوي، غير أن هناك لوبيات مستفيدة من الوضع الراهن قاومتنا بشتى الوسائل ومنها قطع الطريق على الحد من الإستنزاف الذي تتعرض له الغابة بشتى الوسائل، أما فيما يخص استراتيجية الجمعية في هذا المجال فجمعية أدرار للتنمية الاجتماعية تنظم مهرجانا سنويا يعنى بالمجال البيئي والثقافة

الخشيب التي تم منح رخصتها لأحد الأعيان بدوار بني بورايس تامجيت . وتهدف هذه القافلة إلى الوقوف على واقع الغابة من أجل رصد الخروقات وصياغة تقارير واقعية ورفعها إلى الجهات المسؤولة وكذلك التفكير في المشاريع البديلة من أجل تنمية الساكنة لاحترام الغابة .



* نظمت قافلة وطنية في اتجاه الغابات المتواجدة في محيط إقليم كرسيف، فما هو السياق العام لهذه المبادرة ؟

* Azil بداية نشكر جريدة العالم الأمازيغي على هذه الالتفاتة من أجل تسليط الضوء على واقع الغابة بهذه المنطقة. نعم تم تنظيم هذه القافلة الوطنية التي شاركت فيها مجموعة من الفعاليات من مختلف المناطق المغربية والتي تشمل منظمات المجتمع المدني والهيات السياسية والثقافية والإعلامية فضلا الشخصيات المنتخبة (برلماني ورئيس الجماعة القروية لبركين) إلى جانب الشخصيات المستقلة في إطار أنشطة الجمعية في المجال البيئي عموما والغابوي بشكل خاص ، كما أنها تندرج في إطار دق ناقوس الخطر الذي يحدق بغابات تامجيت جماعة بركين لاسيما أشجار الأرز التي عرفت وتعرف مجموعة من الاختلالات والتجاوزات من قبيل تهريب خشب شجرة الأرز والتاريخ شاهد على مجموعة من العمليات التي تم ضبطها وما حفي أعظم، ومن بينها عملية ضبط سيارة إسعاف في ملك جماعة بركين وهي محملة بخشب الأرز المهرب والتي تم ضبطها في تراب جماعة إيموزار مرموشة إقليم بولمان في يناير 2011 ، وكذلك العملية الضخمة التي تم فيها حجز عدد كبير من روافد خشب الأرز بإحدى المنازل بدوار حمو بركسيف. وهذه القافلة جاءت أيضا في سياق تحريك هذا الملف الذي يعد من الطابوهات ومن الخطر الحديث عليه. وهذه مناسبة لنشكر السيد عامل إقليم كرسيف الذي قام بإلغاء آلة لنجارة

الأمازيغية تنظم فيه مجموعة من الأنشطة من بينها ندوات وموائد مستدبر وورشات التحسيس بأهمية الحفاظ على الموارد الغابوية للإقليم واستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أنشطة الجمعية أيضا هي هذه القافلة التي أردنا من خلالها الصرخة لإسماع صوت الغابة وصوت شجرة الأرز التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) المتحفة (ترانا عالميا وكذلك إصدار بيانات في الصحافة ومراسلات الجهات المعنية وإشعارها بالخروقات التي تطال المجال الغابوي، غير أن هناك لوبيات مستفيدة من الوضع الراهن قاومتنا بشتى الوسائل ومنها قطع الطريق على الحد من الإستنزاف الذي تتعرض له الغابة بشتى الوسائل، أما فيما يخص استراتيجية الجمعية في هذا المجال فجمعية أدرار للتنمية الاجتماعية تنظم مهرجانا سنويا يعنى بالمجال البيئي والثقافة

حاوره ي.ع

للتملك، بل كانت للانتفاع فقط، من طرف أرباب العائلات". ويبدو أن الانتفاع أصبحت له مفاهيم أخرى فتحت الباب أمام تجاوز تؤوليات تارة باسم العرف وتارة بمقتضى الظاهر المذكور، وشكل الفصل الحادي عشر منه استثناء (يقضي بتفويت وحجز الأرض الجماعية)، يتناقض أصلاً مع مبدأ عدم التفويت أو التملك المنصوص عليه في النظام العرفي. وقد نبه، في هذا الشأن الأستاذ الحسن الملكي في كتابه "أراضي الجماعات السلالية وجماعات القبائل / بين الأنظمة القانونية والأحكام العرفية" إلى عدم الخلط بين مفهوم الأنظمة والقوانين العرفية وبين القرارات والأحكام العرفية". وقد أدى الحراك الحقوقي والسياسي الذي خلفه هذا الإشكال إلى إصدار وزير الداخلية لدورية في 25 أكتوبر 2010 إلى ولايات الجهات وعمال عمالات وأقاليم ومقاطعات البلد، تقضي بتغيير القواعد الجاري بها العمل على صعيد الجماعات السلالية، قصد تمكين النساء من الاستفادة إسهوة بإخوانهن الرجال من العائدات المادية والعينية التي تحصل عليها هذه الجماعات إثر العمليات العقارية التي تجري على بعض الأراضي الجماعية، مع الحرص التام على تطبيق مقتضيات الدورية الوزارية رقم 51 بتاريخ 14 ماي 2007 حول مسطرة وضع لوائح ذوي الحقوق التابعين للجماعات السلالية، وكان ذلك بناء على فتوى شرعية صادرة عن المجلس العلمي الأعلى بتاريخ 18 ماي 2010 التي تؤكد على أحقية النساء في الاستفادة من الأراضي الجماعية للجماعات السلالية أو القبلية. إلا أن الدورية، حسب عبد الله الكاسي رئيس مجلس الوصاية، لم تحدد نصيب النساء من هذه العائدات، على اعتبار الأمر يعود في ذلك إلى تقاليد وأعراف كل جماعة سلالية على حدى. ويبدو أن المجلس العلمي استدلت بأية 32 من سورة النساء: "للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن" إلى غير ذلك من الآيات والأقوال الشرعية، وبداء موقفه ملتبسا في تحديد نصيب كل امرأة بالنسبة للرجل، وكأنه، حسب دورية وزارة الداخلية، يفتح المجال للإجتهااد واحتكام كل جماعة سلالية إلى أعرافها التي وصفتها حينئذ الفتوى بأعراف وعوائد "كان عليها أهل الجاهلية قبل الإسلام...."، موقف يمكن وصفه ب"الجاهلي"، إذ لم يكفل المجلس العلمي نفسه عناء البحث عن المبادئ والقواعد العامة للنظام العرفي عمقا وفلسفة والذي يعتمد المناصفة بين الإناث والذكور حتى في الإرث بعد الممات.

* الأراضي الجماعية بين الملك العام والملك الخاص

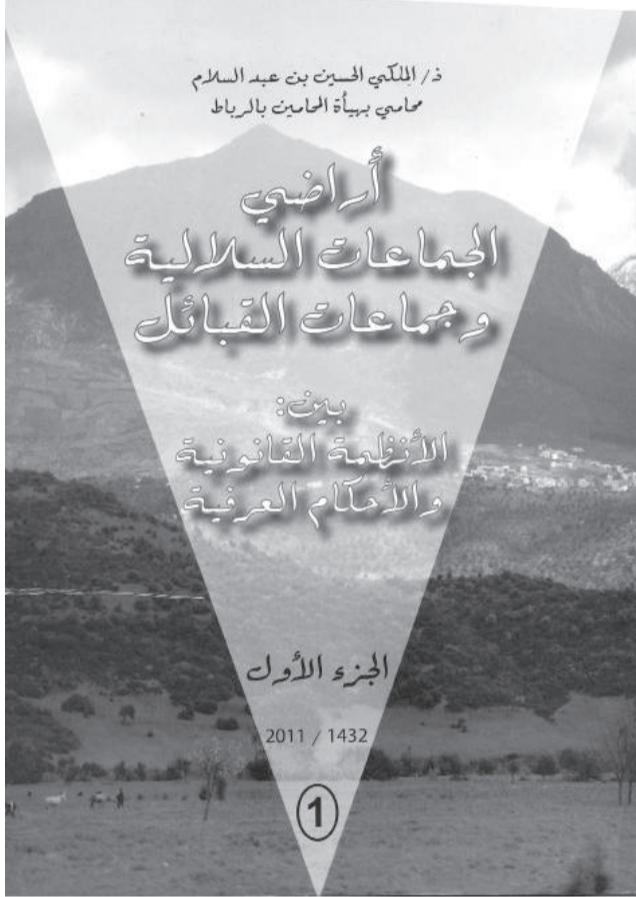
إذا كان المحامي طارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، يطالب بضرورة إخضاع عائدات أراضي الجموع للمحاكم المالية والمجلس الأعلى للحسابات وما يترتب على عملية التفويت أو الترامي من هدر للمال العام، باعتبار هذه الأراضي ملكا عاما، فإن الكاسي عبد الله رئيس مجلس الوصاية، يعتبر "أن الأراضي الجماعية شخصية معنوية تخضع للقانون الخاص، ولا علاقة لها بالمال العام، وهي بالتالي لاتخضع للمجلس الأعلى للحسابات وأجهزة التفتيش...." مضيفا: "أن أجهزة الوصاية هي التي تخضع لأجهزة التفتيش باعتبارها مؤسسات عمومية، فالمجلس الأعلى للحسابات والمحاكم المالية ليس من اختصاصهما النظر في المال الخاص (الجماعات السلالية هو مصدر هذه الأموال)، لأنها ليست ملكا للدولة أو ملكا عاما....". ذلك أن الظاهر المنظم يعرف هذه الأراضي ملكا للقبائل أو الجماعات السلالية وخول مسؤولية الوصاية عليها لوزارة الداخلية التي خلقت جهازا تحكيميا يتمثل في مجلس الوصاية، والأموال المستخلصة من المعاملات العقارية الجارية على الأرض الجماعية، تودع في حساب بنكي خاص بكل جماعة في صندوق القرض الفلاحي، ولا يمكن التصرف في هذه الأموال، إلا من خلال تقسيمها على ذوي الحقوق أو في إطار إنجاز مشاريع مدرة للدخل لفائدة الجماعة السلالية المعنية، إلا بموافقة الوصي. ولكن يبدو أن الصراعات والنزاعات الداخلية بالأخص، التي تشهدها هذه الأراضي في مختلف جهات البلاد، سواء في تحديد اللوائح أو بشأن إقصاء الإناث من الاستفادة، يجعل أرصدة مالية مهمة مجمدة في حسابات بصندوق القرض الفلاحي (تحويل إلى مجموعة بنكية)، مما يمكن التساؤل على فوائد هذه الأرصدة، علما أن هذا الصندوق تعرض في العديد من المرات للإختلاسات.

وإذا كانت بعض الفئات الإجتماعية من ذوي حقوق هذه الأراضي تطالب بإنصافها وجعل مجموعة من المراسيم والمناشير والمذكرات بمثابة قوانين، بشكل يخضع فيه المسؤولون بمصالح الوصاية للمحاسبة وعدم التحايل على القوانين والتلاعب بملفات الأراضي الجماعية، إلا أن البعض الآخر ومختلف الهيئات المدنية يطالبون برفع وصاية وزارة الداخلية على هذه الأراضي.

التي تقدم عناصر المقارنة التي على ضوءها يحدد الثمن. "بعد موافقة مجلس الوصاية أو عن طريق شراكة بين الجماعة السلالية صاحبة العقار وبين المؤسسة العمومية طالبة الاقتناء وهذا ما نلاحظه بمناسبة إنجاز تجزيئات سكنية"، يقول عبد الله لعتوب. ذلك أن الاقتناء لا يتم بشكل مباشر من طرف الخواص، إلا تنفيذاً لاتفاقية الإستثمار، فقد جاءت مقتضيات الفصل الحادي عشر (ظهر 27 أبريل 1919)، حسب ما موقع تعديله وتتميمه بظهير 6 فبراير 1963 "بما يلي أما إذا أراد أحد الأشخاص الذاتيين إنشاء مشاريع فوق أراضي جماعة، فإنه يتم إتباع مبدأ إقرار الصديق، حيث تقوم الدولة باقتناء الأرض عن طريق التفويت لها وتقوم في خلال 48 ساعة بتفويتها للشخص الذاتي. وهذا ما يسمى أيضا ب"الوسيط القانوني". بعد موافقة الجماعة النيابية ومجلس الوصاية أو بواسطة مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة.

* النساء والأراضي السلالية

أثار توزيع عائدات الأراضي الجماعية على الرجال دون النساء، موجة من السخط في الأوساط النسائية، ولم يصل هذا السخط



أوجه إلا بعد أن رفضت مصالح الوصاية من وتيرة التفويجات ونزع الملكية لأجل المنفعة العامة لفائدة الدولة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية أو المنعشين العقاريين في إطار ما يسمى ب"اتفاقية الإستثمار"، وقد خلف توزيع المبالغ المالية المستخلصة من البيوعات في العديد من الجهات المغربية على الذكور دون الإناث، مجموعة من الطعون والتعريضات والتعبير عن التظلم بمختلف أساليب الاحتجاج من شكايات ومراسلات للمسؤولين ووقفات احتجاجية وتصريحات للصحافة وغيرها. وهو ما وضع الأجهزة الوصية على الأراضي السلالية، تتباين في تقديراتها وتأويلها للحدث، فمن هذه الأجهزة من يعود بأصل الإشكال إلى تجاوز "العرف الأمازيغي الذي يحرم النساء من الاستفادة"، وبدعوى وجود أعراف وتقاليد قديمة تحرم النساء من حقوقهن، ومنها أيضا من يحيل في ذلك إلى مقتضيات نص الظاهر المنظم للأراضي الجماعية الذي صدر في 27 أبريل 1919 كما وقع تعديله أو تتميمه بمقتضى عدة ظاهرات بعد ذلك. وبين هذا وذاك، يعتبر الباحث مصطفى القادري أن "أصل المشكل يكمن في تفويت أو تملك أراضي الجموع لفائدة القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، في حين أن أراضي الجموع لم تكن في الأصل قابلة للتفويت ولا

و 6 دجنبر 1995، عرفت نقاشا حادا حول استقلالية نائب الأراضي الجماعية عن الأحزاب السياسية والنقابات، ولم يحسم في هذا الأمر نظرا لأن بعض الفاعلين السياسيين والنقابيين ممن شاركوا في أشغال هذه المناظرة حاولوا وضع الاستقلالية في إطارها الشمولي، حيث يتوجب، حسب رأيهم، أن يكون النائب مستقلا عن مصالح وزارة الداخلية، والحال أن أغلب نواب الأراضي الجماعية مستشارون جماعيون أو موظفون بوزارة الداخلية (شيوخ ومقدمون....). مما تنتفي جراه استقلالية نائب الأراضي الجماعية عن المؤسسات التي غالبا ما تتنازع معها الجماعات السلالية بشأن هذه الأراضي.

* الأراضي الجماعية بين التصفية القانونية والتفويت ونزع الملكية: بعد حصول المغرب على الإستقلال، بدأ التفكير يتجه لدى مصالح الدولة في إيجاد مخرج لإشكالية الأراضي الجماعية ومحاولة تنزيل الترسنة القانونية المؤطرة لها والتي لم تعترف بها، إلى ذلك الحين، مختلف القبائل المالكة لهذه الأراضي والتي كانت تقع أيضا مسؤولية تدبيرها تحت وصايتها، واشتد الصراع حول الوصاية بين القبائل ووزارة الداخلية حول الأراضي الجماعية، القبائل التي تستمد مشروعيتها من النظام العرفي الذي تعتقد أنها ستستعيده بحكم نهاية الإستعمار، بينها وبين وزارة الداخلية المتشعبة بوصايتها بناء على الترسنة القانونية المستمدة مرجعيتها من عهد الماريشال ليوطي.

فبينما كانت أغلب الجماعات السلالية تعتمد إلى تقسيم الأراضي الجماعية كل سنتين أو ثلاث سنوات حسب أعراف وعادات كل قبيلة، وذلك حسب أرباب العائلات وأرباب الخيام، ويكون الانتفاع حكرًا على الأشخاص والعائلات المكونة للجماعات الأصلية، أي أن الأرض ملك تاريخي لسلاوات من ساهموا في إحيائها في البداية. إلا أن التحولات السوسيوقتصادية التي طرأت على مختلف المناطق وما صاحبها من عملية الإستيلاء والترامي... انعكس سلبا على تنمية الأراضي الجماعية واستثمارها نتيجة للصراعات التي تنشأ بين أفراد القبيلة الأصلية وبعض المكونات العشائرية الدخيلة وأحيانا بينها وبين القبائل المجاورة فيما بينها، زادت من حدتها التفويجات ونزع الملكية لفائدة الدولة، المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية والمنعشين العقاريين... من أجل إنجاز مشاريع "ذات منفعة عامة" بمقتضى الفصل الحادي عشر من الظاهر المنظم لولاية الدولة على الجماعات وتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها.

فإذا كان الفصل الرابع من الظاهر المذكور قد أكد على الخصائص التي تميز الملكية الجماعية المتمثلة في كونها "...غير قابلة للحجز أو التفويت والتنازل..."، إلا أن الفصل الحادي عشر من نفس الظاهر الذي خضع للعديد من التعديلات لاسيما بواسطة ظهير 6 فبراير 1963 أجاز توزيع الأراضي التي يمكن تسليمها للعائلات وتفويتها: "إن اقتناء عقار جماعي من طرف الدولة أو الجماعات أو المؤسسات العمومية أو الجماعات الأصلية، يمكن إنجازها - خلافا لمقتضيات الفصل الرابع من ظهيرنا الشريف هذا- إما بالرضاءة إذا كانت الجماعات المالكة ومجلس الوصاية متفقين على مبدأ وشروط التفويت وإما بواسطة نزع الملكية في حالة العكس".

إذ أجاز ذات الفصل حق اقتناء الأراضي الجماعية بالرضاءة أو عن طريق نزع الملكية من أجل المصلحة العامة، لذا يمكن أن نستنتج بأن ظهير 27 أبريل 1919 لم ينص صراحة على عدم قابلية الأراضي الجماعية للتفويت، ولم يتم الإقرار بذلك إلا بعد صدور النصوص القانونية المعدلة له، ولاسيما الظاهر المعدل الصادر في عهد الإستقلال. وقد صاحب مقتضيات هذا الفصل ضابط رقم 2977 (ضابط تقسيم الأراضي الجماعية) بتاريخ 13 نونبر 1957، وفق شروط ومعايير الإستفادة من الأراضي الجماعية كما أن طرق تقسيمها غامضة وقابلة للتأويل.

فقد أكد عبد الله لعتوب، رئيس مصلحة المعاملات العقارية بمديرية الشؤون القروية في وزارة الداخلية، التي تمارس وصايتها على الجماعات السلالية ودعم العمل الحكومي بالوسط القروي، أن مصالح الوصاية رفعت وتيرة التصفية القانونية للأراضي الجماعية في إطار تصنيفها وصايتها ومحاربة الترامي عليها، وكذا تحسين ظروف توزيعها من أجل الإستثمار، وتعبئة الأراضي الجماعية للاستجابة لحاجيات الإستثمار سواء من طرف ذوي الحقوق أنفسهم أو من طرف مستثمرين عموميين أو منعشين عقاريين خواص. مضيفا "أن المديرية تتوفر، حاليا على برنامج لتحفيظ ما يقارب مليوني هكتار خلال السنوات المقبلة، وذلك من خلال الإتفاقيات المبرمة بين المديرية ومصالح المحافظة العقارية، وأنها ستباشر في السنوات المقبلة عملية إنجاز برامج لتحفيظ ماتبقى من المساحة الإجمالية المقدرة ب 15 مليون هكتار. و"أن التحريات التي قامت بها مصالح الوصاية للتحقيق في بعض النزاعات التي تشهدها هذه الأرض توضح بجلاء أنها نتيجة عدم تحفيظها، في حين أن الأمر لا يتطلب أكثر من تقديم طلب التحفيظ لتقوم مصالح الوصاية بالعملية وينتهي الأمر"، بناء على دورية تم تعميمها على الولايات والعمالات من طرف وزارة الداخلية". ومن تم فالتحفيظ سيضع حدا للنزاعات حول الأراضي الجماعية"، يقول عبد الله لعتوب. ومن جهته، أكد إبراهيم فاضل، أحد نواب قبيلة أيت عمو عيسى التابعة لقبائل إزابان، في تصريح للجريدة، أن مطلب التحفيظ ليس بالأمر السهل، وكل ما حاولت قبيلة القيام بذلك، إلا واستعملت السلطات المحلية أطرافا قبيلية أخرى أو حتى ذاتية قصد زرع بذور النزاع، لأجل انتفاء شروط التحفيظ التي تتطلب إذن من الوصي وهو مالا يمكنه ألا يحدث عموما".

وفي توضيح أدلى به عبد الله لعتوب في شأن التحفيظ، قال أن المديرية رهن إشارة الجماعات السلالية في الإستجابة لطلباتها في تحفيظ الأراضي الجماعية، مع مساعدتها في القيام بالإجراءات العملية المصاحبة وتوفير الشروط الضرورية للتحفيظ.

أما عملية التفويت أو الإقتناء، يضيف عبد الله لعتوب، فلا تتم إلا لصالح الدولة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية أو الجماعات السلالية... بهدف تمكين هذه المؤسسات من تحقيق وإنجاز مشاريع نفع عام، ويكون التفويت إما بالرضاءة أي بعد موافقة نواب الجماعة السلالية ومجلس الوصاية (الذي يوافق أولا على التفويت) أو بواسطة نزع الملكية في حالة عدم التوصل إلى اتفاق حول شروط التفويت. وتجدد الإشارة هنا إلى أن عملية التفويت إما أن تتم بشكل عادي أي مقابل الثمن الذي تحدده اللجنة الإدارية للتقييم

قوات الأمن تمنع ساكنة إشنويان بالريف

سنين، ووضع حد للانقطاع المستمر للكهرباء، وإخبار الساكنة عند الضرورة، وتقوية الإنارة العمومية، وإحداث مكتب لاستخلاص وتوزيع فواتير استهلاك الكهرباء بإجمالي، وإنشاء ملعب كرة قدم بإجمالي لتشجيع المواهب الرياضية والطاقات التي تزخر بها المنطقة عبر التاريخ، وإيجاد حل للخنازير التي تقتل المحاصيل الزراعية، والنهوض بقطاع الصيد البحري، بدعم الصيادين وفتح مسالك نحو الشواطئ، وبناء ميناء للصيادين. وقد ووجهت المسيرة بتصدي أميني طوق المحتجين ومنعهم من الاعتصام بالطريق الساحلي وقد استمر هذا الشكل النضالي مدة تجاوزت ست ساعات، رفعت فيها شعارات تعبر عن مدى سخطهم من الوضع الذي تعيشه القرية المهمشة والمعزولة عن العالم الخارجي.

وقد حضر إلى عين المكان كل من رئيس دائرة الريف وقائد قبيلة تسمان من أجل التفاوض على وقف المسيرة التي كانت تتجه نحو وسط الطريق للاعتصام فيه لينتهي الشكل النضالي بالاتفاق مع رئيس الدائرة على لقاء مع عامل الإقليم لمناقشة المطالب بجدية قصد إيجاد حل في أقرب الأجل.

احتجت ساكنة إشنويان التابعة اداريا لجماعة بودينار اقليم الدريوش يوم الجمعة 22 يونيو 2012 مباشرة بعد صلاة الجمعة في مسيرة شهدتها الطريق الساحلي تنديدا على تماطل الجهات المسؤولة على الملف المطليبي الذي يتضمن جملة من النقاط المتمثلة اساسا في إتمام أشغال تزويد إجملي بالماء الصالح للشرب في أقرب الأجل، مع تثبيت دراسة المشروع، وفك العزلة عن إجملي في اتجاه الطريق الساحلي وفي اتجاه بودينار مكان تواجد المصالح الإدارية والسوق الأسبوعي، وضع علامات التشوير لقرية إجملي كهوية للمنطقة للتعريف بها لكل الوافدين، وتوفير إعدادية بإجملي إنصافا للأعداد الهامة من التلاميذ المتخرجة، لمحاربة الهدر المدرسي، وضمانا لاستمراريتهم في التمدرس.

وطالب الملف المطليبي بضرورة توفير طبيب رئيسي وممرضة ومولدة أنثى بمستوصف إجملي مراعاة لتقافة المنطقة في أقرب الأجل، مع تزويد ودعم المستوصف بالأدوية اللازمة، وتوفير خادمة نظافة لمستوصف إجملي ضمانا لسلامة المريض وحفاظا على مرافق المستوصف ومعداته من التلف والإهمال، وإحداث جماعة على تراب إجملي، وإصلاح الأعمدة الكهربائية الهشة والمتهالكة منذ

LA "BERBÉRITÉ" DES ETATS DU MAGHREB, LA PLUS LONGUE GUERRE FROIDE DE L'HISTOIRE

En avril 2007, François Hollande, alors premier secrétaire du PS, au cours d'une rencontre avec le Réseau citoyen des associations franco-berbères, exprimait son "respect pour ce que [les Berbères] sont, pour ce qu'ils portent et pour ce qu'ils exigent". Etre-porter-exiger : cette formulation résume bien l'essence du combat des Berbères (ou Imazighen - Amazigh au singulier - selon la terminologie endonyme) qu'ils soient en France ou ailleurs : affirmer leur existence, avoir conscience de l'héritage multimillénaire qu'ils portent (nous sommes en l'an 2962 du calendrier amazigh) et exiger la liberté de l'exprimer. "Des demandes républicaines [...] fondées sur ce qui nous rassemble et non sur ce qui nous divise", comme le précisait François Hollande.

Cinq ans plus tard, en 2012, c'est pas moins de trois personnalités d'origine amazighe qui figurent dans le gouvernement Ayrault (Belkacem, Benguigui, Arif). Une rupture avec Nicolas Sarkozy dont la méconnaissance de cette communauté pourtant bien implantée en France avait de quoi interpellier au vu du temps qu'il a consacré à parler de l'immigration maghrébine et à entreprendre des actions militaires et stratégiques dans la région nord-africaine.

La relation de la France avec les Imazighen est bien entendu un enjeu stratégique étant donné l'interdépendance des deux parties. Néanmoins, c'est surtout au sein des nations nord-africaines que le devenir de la question amazighe se joue chaque jour. Justement, dans ces pays, qu'en est-il?

• **TUNISIE** : De Bourguiba à Marzouki, un négationnisme qui perdure

La Tunisie est de loin le pays maghrébin le plus touché par le recul de l'amazighité (berbérité). Les estimations précises manquent, mais on évalue à moins de 2 % la population parlant encore le tamazight (la langue amazighe) alors que la plupart des Tunisiens sont d'origine amazighe, souvent sans le savoir - une minorité amazighophone et une majorité désamazighisée.

A l'origine de cette déculturation, la politique d'exclusion basée sur l'idéologie bourguibienne, un mélange de kémalisme et de panarabisme nassérien. Les Imazighen furent pour Bourguiba l'équivalent des Kurdes et des Arméniens pour Attatürk : des indésirables à la construction d'une république "moderne". Hélas, en l'absence de régions dissidentes fortes à l'image du Rif au Maroc ou de la Kabylie en Algérie, cette politique d'exclusion ne laissa aucune chance aux Imazighen.

Les années Ben Ali s'inscrivirent dans la continuité des pratiques d'ostracisation. Le rapport de 2009 du Comité sur l'élimination des discriminations raciales des Nations Unies fait un constat inquiet de la façon dont les autorités tunisiennes traitent les Imazighen. Notamment, on y lit que "le Comité reste préoccupé par certaines informations faisant état de pratiques administratives interdisant au registre de l'Etat civil des prénoms amazighs. [...] les Amazighs n'ont pas le droit de créer des associations à caractère social ou culturel [...], sont empêchés de préserver et d'exprimer leur identité culturelle et linguistique en Tunisie".

La révolution de 2011 aurait pu offrir aux Imazighen une nouvelle chance, mais les nouvelles autorités sont tout aussi farouchement opposées à l'amazighité que les anciennes. Le président Marzouki a déclaré que les Imazighen devraient se considérer comme Arabes (et donc laisser tomber leurs revendications - étrange position pour un "militant des droits de l'homme"), le ministre de la culture, Mabrouk, a déclaré que l'amazighité était "exogène à la Tunisie" (signifiant ainsi aux Imazighen tunisiens qu'ils sont de fait des étrangers) et le ministre des affaires étrangères, Abdessalam, a déclaré que le Maghreb était arabe d'un point de



vue "culturel, civilisationnel et géographique" (faisant fi des dizaines de millions d'Imazighen qui y vivent).

L'Assemblée chargée d'écrire la nouvelle constitution se refuse à y faire figurer l'amazighité ; les versions préliminaires ne reconnaissent que l'identité "arabo-musulmane" et ne consacrent aucun statut officiel au tamazight. L'amazighité est exclue des médias, de l'éducation, des programmes culturels et même du palais présidentiel où les représentants n'ont jamais été reçus.

Comble du rejet, alors que l'enseignement du tamazight est exclu des écoles, dès la rentrée prochaine les lycéens tunisiens auront des cours de turc.

La Tunisie agit ainsi de façon contraire à plusieurs conventions et déclarations internationales qu'elle a ratifiées : la Déclaration universelle des droits de l'Homme, la Convention pour l'élimination de toutes les formes de discrimination et la Déclaration des droits des peuples autochtones.

• **LIBYE** : Les Imazighen sortent de l'état de Kadhafi

Aux antipodes du déni tunisien se trouve la Libye, le pays où incontestablement la réintroduction du fait amazigh enregistre l'évolution la plus spectaculaire ces derniers mois. Après quarante-deux ans de pouvoir de Kadhafi dont la haine des Imazighen se traduisait par une répression violente (le seul fait de parler tamazight en public menait en prison), les changements se sont opérés dès les premiers jours de la révolution. Une chaîne de télé amazighe était créée dès avril 2011, les publications écrites en

tamazight se multiplient et dès le retour à l'école les enfants des régions amazighes recevaient des cours de langue. A l'approche des élections, les affiches électorales bilingues arabe-tamazight sont monnaie courante.

La situation est pourtant loin d'être idyllique, le CNT et le gouvernement provisoire ayant affiché une certaine réticence envers une reconnaissance complète : le premier ministre Al Keib n'a nommé aucun Amazigh dans un poste ministériel et la constitution temporaire ne reconnaît qu'un statut de langue de minorité au tamazight au lieu de langue officielle. Mais le réel sujet d'inquiétude concerne le trai-

nement malgré tout à entraver la plénitude de l'expression culturelle, puisque l'enseignement du tamazight est loin d'être généralisé et qu'il reste confiné à quelques districts (excluant notamment les régions touarègues du Sud, histoire d'introduire une fracture en évitant que les Kabyles et les Touaregs n'avancent en parallèle et forment un réel front d'opposition).

• **MAROC** : L'aboutissement d'un combat

S'il est un pays où l'amazighité se porte relativement bien, c'est le Maroc. Il n'en a pas toujours été ainsi. Depuis l'avènement de Mohammed VI, les Imazighen ont trouvé un interlocuteur plus attentif à leurs doléances ; on doit cependant préciser que ces droits octroyés par la volonté royale ont été obtenus de haute lutte par le mouvement culturel amazigh et ce en dépit de l'hostilité affichée de tous les partis politiques, en tête le parti nationaliste Istiqlal, aux commandes du pays pendant toute l'ère Hassan II, celle de la répression la plus absolue de l'amazighité. Grâce aux travaux scientifiques, l'élite intellectuelle amazighe a patiemment démonté une à une les contre-vérités de la propagande d'Etat. Pas étonnant donc que l'un des premiers pas des autorités vers une réintégration de l'amazighité fut la fondation d'une institution académique, l'Institut royal de la culture amazighe.

La Constitution algérienne reconnaît le tamazight comme une langue nationale ; en 2011, le Maroc va plus loin : l'amazighité est citée comme composante essentielle de l'identité marocaine et le tamazight est langue officielle au même titre que l'arabe. En clair, le Maroc est le seul pays dont les institutions assument ouvertement l'identité originelle, à l'image de son souverain qui explique son refus de nier plus longtemps les droits amazighs : "Je suis moi-même à moitié berbère, ce serait donc renier une partie de ma culture et de mes gènes."

Toutefois, le sabotage politique demeure une réalité. En avril 2012, Fatima Tabamrant, une députée de l'opposition, s'exprime en tamazight au Parlement ; la réaction des autres députés - surtout des membres des partis notoirement réfractaires aux avancées de l'amazighitude comme l'Istiqlal ou le PJD - est pour le moins surprenante : ils la raillent ouvertement puis dévient le débat parlementaire en cours en une série d'indignations sur son outrecuidance d'avoir parlé en tamazight. Et c'est aussi la politique qui entrave aujourd'hui le processus en cours de standardisation du tamazight à partir des variantes régionales, en poussant à des choix plus politiques (et peu équitables) que scientifiques. Comme quoi si les militants ont inspiré les lois, les lois ont encore à inspirer les comportements.

Par Amar Ben Tahar et Inès El-Shikh,
North African Science & Technology
Gateway, Genève, Suisse

Source: www.lemonde.fr/idees/article/2012/06/15/la-berbete-des-etats-du-maghreb-la-plus-longue-guerre-froide-de-l-histoire_1718491_3232.html

tement réservé aux Imazighen nomades, les Touaregs. Victimes d'exclusion sociale et économique, leurs revendications ne sont pas écoutées par les autorités. Une situation potentiellement explosive pour la région entière, où seule la résolution pacifique de la question touarègue par une participation au projet national peut mener à la stabilité. En effet, un scénario "à la malienne" n'est pas à exclure s'il n'est pas porté plus d'attention au Fezzan, la région désertique du Sud, où l'on parle déjà d'autonomie comme d'une solution au dédain du CNT.

• **ALGÉRIE** : Un printemps amazigh en veille depuis trente ans

Le "Printemps Amazigh" est le nom donné aux soulèvements populaires qui débutèrent en mars 1980 en Algérie, lors desquels les Imazighen exigeaient l'obtention de droits civiques. Ce "réveil" s'opérait après plusieurs décennies d'arabisation forcée par le parti unique FLN (tout autant inspiré que Bourguiba par le panarabisme), qui allèrent jusqu'à faire venir des contingents entiers d'enseignants venus d'Egypte, du Liban et de la Syrie pour dispenser des cours d'arabe dans les écoles. La conscience populaire amazighe en Algérie doit pour beaucoup aux intellectuels et artistes - en particulier originaires de Kabylie - qui endossèrent la responsabilité morale d'incarner la résistance pacifique.

Comme résultat de cette lutte, l'Algérie fut le premier pays maghrébin à reconnaître officiellement en 2002 le tamazight, grâce à un amendement constitutionnel qui lui confère le statut de langue nationale. Les autorités conti-

3- ተዕርጋኛውን ማለት "የሆነ..."

- የሆነ ማለት...
- የሆነ ማለት...
- የሆነ ማለት...
- የሆነ ማለት...
- የሆነ ማለት...



4- ተዕርጋኛውን ማለት "የሆነ"።

- የሆነ ማለት...
- ለ... ማለት...
- የሆነ ማለት...
- የሆነ ማለት...
- የሆነ ማለት...

5- ተዕርጋኛውን ማለት "ሆነ" ...

- ሆነ ማለት...
- ሆነ ማለት...
- ሆነ ማለት...
- ሆነ ማለት...



6- ተዕርጋኛውን

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...

7- ለዚህ ወይን :

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...



8- ለዚህ ወይን "ወይን" ለ "የሆነ"።

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...



ተዕርጋኛውን

- 1- ማለት ማለት...
- 2- ማለት ማለት...
- 3- ማለት ማለት...
- 4- ማለት ማለት...

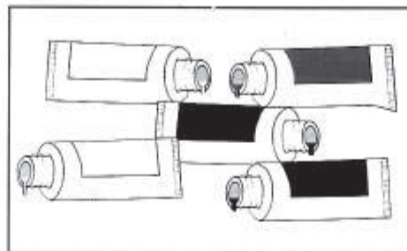


ተዕርጋኛውን :

1- ማለት ማለት...

2- ማለት ማለት...

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...



3- ማለት ማለት...

4- ማለት ማለት...

- ማለት...
- ማለት...

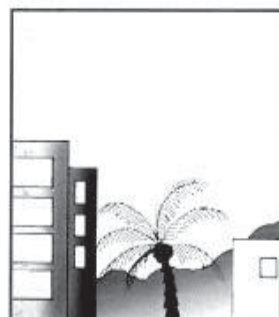
5- ማለት ማለት...

6- ማለት ማለት...

- ማለት...

6-1- ማለት ማለት...

- ማለት...
- ማለት...

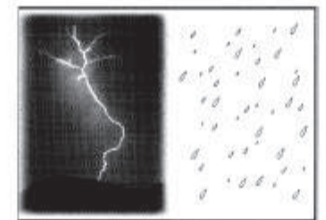


7- ማለት ማለት...

- ማለት...

8- ማለት ማለት...

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...



9- ማለት ማለት...

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...

10- ማለት ማለት...

- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...
- ማለት...

የሆነውን ማለት

1. ማለት ማለት...
2. ማለት ማለት...
3. ማለት ማለት...
4. ማለት ማለት...
5. ማለት ማለት...



L'Association des Femmes Juges et BMCE Bank dans une démarche de partenariat multidimensionnel



En présence de hauts magistrats de diverses juridictions de Casablanca, l'Association des Femmes Juges, à travers sa Présidente Mme Aicha NASSIRI, Procureur du Roi près le Tribunal Civil de Casablanca, accompagnée de plusieurs Membres de ladite Association, et M. Othman BENJELLOUN, Président de BMCE Bank ont scellé, lundi 18 juin, au siège de cet établissement bancaire, une convention de partenariat.

Aux termes de cet accord, les membres de l'Association – estimés à plus de 800 magistrats, confirmés ou en formation – vont pouvoir bénéficier de conditions préférentielles d'accès aux produits et services financiers qui leur sont proposés par BMCE Bank. Ils portent sur une large offre de crédits – immobiliers, consommation, découverts, automobile – ainsi qu'une palette diversifiée d'autres produits – cartes monétiques, packages, produits de change et d'épargne.

Par ailleurs, fidèle à sa politique de Responsabilité Sociale qui lui a valu plusieurs témoignages de reconnaissance et distinctions, BMCE Bank s'engage à accompagner l'Association des Femmes Juges, créée en 2011, dans la mise en œuvre de son riche programme d'actions.

Parmi celles envisagées, souligne Mme. Aicha Nassiri, "la sensibilisation des diverses composantes de la population marocaine, notamment en milieu rural et dans les régions d'implantation des Ecoles Medersat.Com de la Fondation BMCE Bank, à des problématiques de respect des droits civils et humains tels le mariage des mineurs, la formalisation des actes de mariage, l'inscription des enfants aux registres d'Etat Civil".

Cette convention, a déclaré M. Othman Benjelloun dans une allocution introductive, représente l'illustration "d'un dialogue constructif et d'une concertation permanente entre le monde judiciaire et le monde de l'entreprise" qui, par ailleurs, au sein de la communauté bancaire, visent "la consolidation d'un climat des affaires favorisant l'accueil des investissements créateurs d'emplois et de richesses au profit de franges toujours plus élargies de la population marocaine".

Cette cérémonie s'est déroulée en présence du Premier Président de la Cour d'appel de Casablanca, M. Mustapha TERRAB, du Procureur Général du Roi près la Cour d'appel de Casablanca, M. Abdellah ALAOUI BELGHITI, du Procureur Général du Roi près la Cour d'Appel de Commerce de Casablanca, M. Abdelhak EL IYASSI, du Président du Tribunal Civil de première instance de Casablanca, M. Abdellah BOUJIDA, du Président du Tribunal de Commerce de Casablanca, M. Abderrazzak EL AMRANI, et du Procureur du Roi près du Tribunal de Commerce de Casablanca, M. Mohammed ALLAM.

Le 19 juin 2012

Le député catalan Joan Tardà i Coma interpelle le parlement espagnol à propos des événements de Rif



Joan TARDA

Le député Joan Tardà i Coma d'Eusquerria Republicana de la Catalogne, à travers son groupe mixte, a présenté une proposition de loi à las « Cortes » sur la situation des droits de l'homme au Maroc, et plus particulièrement au Rif, pour son débat au sein de la Commission de l'Union Européenne.

Dans sa résolution, il a exposé ce qui suit :

La nuit du 8 mars dernier, la population de la ville rifaine d'Ayt Bouayach, de la province d'Al Hoceima, a vécu l'un des plus terribles nuits de son histoire: soudainement et sans avertissement, les forces de l'ordre ont attaqué deux concentrations organisées pendant un certain temps par la population, pour protester contre l'« augmentation spectaculaire des frais de l'eau et d'électricité » et contre la corruption.

Selon les informations des participants aux concentrations, après arrestation de certains d'eux et blesser la plupart d'entre eux, la police a commencé à détruire les biens mobiliers et immobiliers, à voler et à répandre la terreur parmi la population civile: enfants, adultes et personnes âgées sans distinction, par des insultes, des irruptions dans les maisons, la violence physique et la détention arbitraire, jusqu'à des heures très avancées de la nuit.

Par conséquent, on a vu des scénarios de l'état de siège militaire de la ville, interdiction des assemblées et de la circulation et la persécution des membres de la ville dans les quartiers et les montagnes. Des petites manifestations de protestation que des manifestants essayent d'organiser sont réprimées avec des gaz lacrymogènes, des canons à eau et des bombes en caoutchouc.

Le 11 mars, la population de la ville d'Imzouren (10 kilomètre d'Ait Bouayach) ont organisé une marche vers la municipalité voisine pour tenter de lever le siège qu'elle avait subi, étant aussi réprimée et forçant à fuir les manifestants vers les montagnes.

Le 13 mars, des affrontements dans le village de Bukidaren (à 4 km de Imzouren) se répandent parmi la population, qui se sont venus exprimer leur solidarité avec les habitants des deux précédentes municipalités. La réponse du gouvernement n'était pas autre que l'utilisation intensive des gaz lacrymogènes toxiques qui affectaient la santé des victimes, surtout dans les

voies respiratoires. L'impact de ces gaz est arrivé jusqu'aux maisons et le collège : de nombreux étudiants ont été transférés à l'hôpital d'Al Hoceima dans un état préoccupant.

Le 14 mars, la répression a été étendue aux instituts d'Imzouren, où les étudiants ont tenté d'organiser une manifestation. Les forces de l'armée de terre ont entré dans le giron des instituts et ont réprimé les étudiants, dont l'un d'eux a été gravement blessé à la tête. Il y a eu des dizaines de détenus et des blessés qui se sont rendus à l'hôpital et ils ont été arrêtés.

En outre, toutes les manifestations de soutien qui ont été organisées dans d'autres villes du Maroc (Nador, Oujda, Rabat, etc.), étaient également réprimées.

Différents vidéos, rapports et témoignages démontrent la force avec laquelle elle a agi l'armée marocaine contre une population inoffensive qui seulement se manifestait de manière pacifique pour obtenir ses droits.

La population du Rif se rappelle d'avoir vécu une situation similaire depuis 1958, qui est très vivante dans la mémoire collective des personnes.

La réponse du gouvernement envers les manifestations pacifiques de la population et envers leurs revendications légitimes des différents secteurs (les jeunes chômeurs, des gens soumis à la misère et à l'appauvrissement) était excessivement violente, ce qui nous rappelle les mauvaises années de plomb que le peuple marocain croyait être du passé.

La répression de la population de Taza au mois de février dernier, la dispersion violente de la concentration des diplômés chômeurs à Nador le 1er mars, l'état de siège de la population d'Imider, ainsi que la condamnation des participants de ces manifestations à de lourdes peines avec des procès expéditifs et la persécution des militants du mouvement du 20 février remettent en question le respect des droits de l'homme.

C'est pourquoi on propose cette proposition de loi :

Le Congrès des députés prie instamment le gouvernement espagnol à :

1- Promouvoir, dans le cadre de l'Union européenne et dans toutes les réunions bilatérales avec le Maroc, la situation des droits de l'homme dans ce pays.

2-Effectuer des actions diplomatiques opportunes devant l'Union européenne et sur le plan bilatéral avec le Maroc, afin de demander au gouvernement marocain de:

-la levée immédiate de l'état de siège de police et de sécurité dans la région et la détermination des responsabilités des auteurs de la répression.

-la libération des prisonniers politiques, y compris les militants amazighes qui sont en prison depuis plusieurs années.

-la mise en place d'un dialogue immédiat entre le gouvernement et les représentants des mouvements sociaux au Maroc et répondre à leurs revendications légitimes.

BMCE Bank lance sa nouvelle campagne : « Notre monde, c'est vous et vos projets »

Casablanca, le 12 juin 2012 – BMCE Bank a annoncé le lancement de sa nouvelle campagne de communication centrée sur les clients de la banque. Articulée autour de la signature « Notre monde, c'est vous et vos projets », cette campagne vise à exprimer le changement opéré par BMCE Bank afin de mieux accompagner ses clients et leurs aspirations, dans une démarche de qualité de service et d'innovation.

Le concept retenu pour cette nouvelle campagne est simple. Il s'agit de communiquer de manière sincère et positive, afin de démontrer la contribution possible de BMCE Bank au développement individuel et collectif de ses clients. La marque bancaire se définit comme moderne et accessible à tous, prêtant attention aux problématiques réelles de ceux qui lui font confiance, et véritable force d'accompagnement des individus et des entreprises.

De cette démarche ressort un message principal fort : le client et son développement durable sont au cœur de l'ap-

proche commerciale de BMCE Bank. Cette approche permet à la banque d'orienter au mieux son offre de services, permettant aux clients de mener à bien leurs ambitions personnelles, professionnelles et entrepreneuriales, ce qui permettra à leur tour de contribuer au renforcement du développement économique et sociétal du pays.

Cette nouvelle expression publicitaire n'est que la partie émergée d'une réelle transformation de la façon d'exercer son métier, mise en œuvre depuis plusieurs années dans la banque. Il en résulte une réorganisation profonde au service d'une nouvelle culture de la relation client.

La régionalisation en cours du réseau, avec la mise en place de directions régionales, s'accompagne par le déploiement d'outils structurants pour plus de proximité et un raccourcissement du circuit décisionnel. La GRC (Gestion de la Relation Client), le poste Agence, la banque à distance avec BMCE Direct ou le dossier de crédit informatisé sont autant

d'exemples de l'avancée de BMCE Bank vers une philosophie de service mettant le client au centre de toute l'activité.

Le caractère innovant de l'approche commerciale de BMCE Bank est aussi matérialisé dans la campagne à travers une écriture en rupture des codes classiques. La différenciation se fait de manière créative, en explorant de façon ludique et colorée l'univers intérieur de chaque client. La campagne transmet également des engagements essentiels de BMCE Bank, tels que l'écoute, l'innovation produit et l'accompagnement personnalisé.

Dans une première phase, trois segments de clients sont mis en scène : les PME, les Marocains citoyens du Monde et les particuliers en recherche de mobilité via la banque à distance. De nouvelles catégories, seront adressées ultérieurement.

« Au-delà d'une simple promesse publicitaire, notre nouvelle campagne de communication est porteuse d'une réelle vision structurante. Pour

BMCE Bank, être au service d'un développement économique et social durable, c'est d'abord contribuer de façon positive au développement de chacun de nos clients à travers des solutions innovantes et simples orientées vers leur modes de vie et leurs besoins réels », a déclaré M. Zouhair Fassi Fihri, Directeur de la Communication de BMCE Bank.

A travers cette nouvelle campagne, BMCE Bank poursuit la dynamique d'optimisation de sa Brand Equity engagée en 2010 ; visant à mieux définir son territoire de communication propre, à rendre plus impactants les éléments de son identité visuelle et de sa charte de communication et enfin, à fédérer de façon plus lisible l'architecture du portefeuille de ses marques filiales. C'est dans ce cadre que le logo de BMCE Bank a été relifté en 2011, capitalisant sur le symbole de la perle, et qu'un Passeport de Marque destiné aux collaborateurs du Groupe BMCE Bank a été édité.

TAMAZIGHT ET LE DÉVELOPPEMENT HUMAIN AU MAROC

* Par Rachid Raha

Ce dimanche 1 juillet 2012 marque le premier anniversaire de l'adoption de la nouvelle Constitution, réformée à la suite de la pression du mouvement du 20 février qui aspirait à une constitution plus démocratique que celle-ci. Le Mouvement Amazigh, [malgré la faiblesse de ses structures organisatrices, son manque flagrant de maturité idéologique, et ses tiraillements et divisions provoqués par certaines formations politiques telles que le PAM et le MP], a réussi l'un des exploits les plus significatifs de son histoire récente, à savoir la consécration de la langue amazighe en tant que langue officielle du royaume. Mais, un an après son introduction dans la nouvelle Constitution, qu'est ce que a été fait en faveur de la langue autochtone des marocaines et des marocains ? Presque rien, malgré le fait qu'elle ait acquis un statut plus valorisant que la langue arabe. Car selon l'article 5 de la Constitution, la langue amazighe, à part son officialité, et à la différence de l'arabe, est reconnu aussi comme langue nationale : « (...) en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception ».

Les boycotts des élections législatives, préconisé par le mouvement amazigh, a malheureusement facilité l'accession au pouvoir des gouvernements conservateurs aux idéologies fondamentalement rétrogrades, pro-salafistes et anti-amazighes, des gouvernements dirigés par le Parti de l'Istiqlal (PI) en 2007 et du Parti de la Justice et de Développement (PJD) en novembre 2011. Ces deux partis avaient déjà exprimés radicalement leur opposition à ce que la langue amazighe soit érigée en langue officielle. Et maintenant qu'elle l'est devenue, ils ne ménagent aucun effort pour mettre les bâtons dans les roues en ce qui concerne sa promotion ; il n'y a qu'à voir leurs violentes oppositions aux questions orales soulevées récemment au parlement par la députée Fatima Tabaamrant!

En fin de compte, ces successifs gouvernements conservateurs ignorent complètement l'importance des langues autochtones et surtout la relation étroite entre les langues maternelles et le développement humain.

Ainsi, osons-nous poser une question fondamentale : com-

ment se fait-il que le Royaume du Maroc dégringole par rapport à l'Indice de Développement Humain (IDH) établi par les Nations Unies (PNUD) ? Comment se fait-il qu'il se rétrograde de la 112ème place, en 2000, à la 130ème position en 2011 ? Un phénomène inexplicable sachant que le chef de l'Etat, le Roi en personne, s'implique directement dans le social (avec le projet INDH qui vient de décrocher un nouveau crédit de la Banque Mondiale) et surtout le fait que le Maroc est lié à l'Union Européenne par un accord d'association, signé en mars 2000 et renforcé par un « statut avancé » en octobre 2008. Un accord de voisinage qui devrait lui permettre le décollage économique, mais qui fatalement sur le terrain, se traduit par les maigres résultats que reflète l'indice IDH du PNUD !

Alors, qui pénalise ce développement humain ? Le PNUD

est sans équivoque, malgré les contestations injustifiées du Commissariat au Plan : les mauvaises performances de la santé, de l'éducation, et l'échec des campagnes d'alphabétisation des adultes. Tout cela revient irrévocablement à la faillite du système éducatif, à cause de la « politique de l'arabisation » préconisée par ces partis politiques conservateurs, et qui marginalise et dévalorise l'importance de la

langue maternelle, de l'identité autochtone et l'histoire millénaire des Marocains.

Tant que l'Etat marocain n'affiche pas une vraie volonté politique d'intégration de la langue amazighe dans la vie publique, comme l'y oblige l'actuelle Constitution, le Maroc continuera à sombrer fatidiquement dans le sous-développement. Tant que le gouvernement marocain ne fait pas de l'amazighité une « priorité nationale », tant qu'il ne se précipite pas à généraliser l'enseignement public de la langue amazighe (et par extension la darija), tant qu'il ne l'intégrera pas dans les campagnes d'alphabétisation des adultes, tant qu'il ne lui donne pas les moyens financiers pour son intégration dans l'audio-visuel national, tant qu'il ne fera pas une politique de discrimination positive en faveur de son inclusion au sein de toutes les institutions administratives, de la justice, ... le Maroc ne réussira pas son décollage économique, ni son développement humain, et encore moins « sa transition démocratique » !



UNE PREMIÈRE AU MAROC LA SOCIÉTÉ LES EAUX MINÉRALES D'OULMÈS INNOVE ET LANCE LA PREMIÈRE BOUTEILLE VÉGÉTALE

La société les Eaux Minérales d'Oulmès, fidèle à sa tradition d'innovation, crée une grande première au Maroc en mettant sur le marché une nouvelle bouteille 30% d'origine végétale. S'inscrivant dans une démarche écologique globale, les Eaux Minérales d'Oulmès est une entreprise citoyenne qui a toujours opté pour une croissance durable et responsable : préservation des ressources naturelles, protection des sources, certification ISO 9001 version 2008, certification ISO 22000 version 2005, certification ISO 14001 en cours d'obtention... Et aujourd'hui, une innovation majeure se concrétise par le lancement de la première bouteille végétale respectueuse de l'environnement, sous la marque SIDI ALI.



Entièrement recyclable, cette nouvelle bouteille 30% végétale est fabriquée en partie de résidus de cannes à sucre. Grâce à ce procédé de fabrication, la nouvelle Sidi Ali bouteille végétale permettra non seulement de préserver l'environnement en atténuant les émissions à effet de serre et l'empreinte carbone mais aussi de contribuer à la réduction de la consommation des énergies non renouvelables.

Conçue dans un format 1 litre, cette nouvelle bouteille végétale « eco-friendly » a été révélée lors de la dernière édition du SIAM, le 25 avril 2012. Première marque d'eau minérale marocaine à lancer la bouteille végétale, Sidi Ali se positionne comme une marque pionnière de l'eco-conception sur son marché.



La Mairie de la ville de Rabat,
la Fondation CDG et le Ministère de la Culture

Organisent

Une exposition des œuvres sculpturales
de l'artiste *Mustafa ARRUF*

Place Moulay El Hassan (Place Piétri)
du 27 juin au 30 septembre 2012



أحداث العنف تعود من جديد للجامعة



الاحتوائية وفضح كل ممارسات المخزن وأذنيه والدفاع حتى الشهادة من أجل قضيتنا العادلة قضيتنا الأمازيغية. Ad nennagh yef yizerfan, ad digh d-nlal, Ad nettu ak

رغم ما تعرضت و تتعرض له القضية الأمازيغية من تهمة وإقصاء ممنهجين، لازال المخزن العروبي مستمرا في نهجه الرامي إلى إقبار الصوت الحر والديمقراطي للحركة الثقافية الأمازيغية وتكسير شوكتها، فبعد مسلسل الاعتداءات والمضايقات التي كانت ولا تزال تستهدف مناضلي ومناضلات الحركة الثقافية الأمازيغية منذ بروزها بالجامعة المغربية، تصاعدت حدة الاستفزازات والتحركات المشبوهة في جل المواقع الجامعية، لتقوم ميليشيات «البرنامج المرحلي»، بالهجوم من جديد صبيحة يوم 16 يونيو الماضي على مناضلي MCA بموقع أمكناس الصامد وهم في طريقهم إلى الجامعة لاجتياز امتحانات الدورة الثانية، إذ بعد خروجهم من الحي الجامعي فوجئوا بمجموعات ملثمة (حوالي 40 مجرما) مدججة بشتى أنواع الأسلحة البيضاء طوقتهم من كافة الجهات، هذا الهجوم الذي

AWAL IDDEREN

محمد
بسطام

bastam56@gmail.com

وزارة التربية الوطنية والنص المخوم

مرت سنة بكاملها على الترسيم الدستوري المشروط للغة الأمازيغية والجميع ينتظر صدور مرسوم التطبيق الفعلي لهذه الدسترة المشروطة، ليبقى وضع الأمازيغية على ما هو عليه لما قبل فاتح يوليوز 2011، أي الإقرار والدسترة مع وقف التنفيذ، ولعل أسطع مثال على هذه الوضعية المختنقة ما أقدم عليه دهاقنة التحالف العروبي والوهابي داخل قبة البرلمان وأبواقهم المنتشرين في بعض المنابر الإعلامية، إذ تم الهجوم على استعمال اللغة الأمازيغية في المناقشة السياسية البرلمانية مما أدى إلى «منع» ذلك الاستعمال إلى حين «توفير» ما قد لا يتوفر من الشروط القانونية والتقنية المندرج بها من قبل أصحاب العقول اللاطيفية، المنبثقة عن الثلاثينيات من القرن العشرين، والذين صنعوا لهم أتباعا من اليمين واليسار والوسط من أجل التحريك عند الحاجة، وخاصة في دواليب الحكم حيث التأثير في القرارات الإعلامية والتربوية والمقررات الدراسية ومواضيع الاختبارات والفتاوى الفقهية وخطب الجمعة ووسائل الإعلام وصناعة المفاهيم وغيرها مما يؤثر في عقل المتلقي بغية تحريكه عند الحاجة إلى «ربيع» أو مسيرة مليونية مؤدى عنها؟؟ لقد تفتقت عقربية هذه العقول المنحكمة في الجسم التدبيري لشؤون التربية والتكوين ببلادنا، ومن خلال المركز الوطني للتقويم والامتحان بوزارة التربية الوطنية، وذلك بالإقدام على زرع لغم آخر من ألغامهم الإيديولوجية في طريق الشباب الراغبين في ولوج مهن التدريس قصد تلقيحهم بمصل من أمصال احتقار اللغة الأمازيغية ب «لهجتها» والتقليل من قيمتها الرمزية، مع تغويل اللغة الأجنبية وشيطنتها على غرار أجدادهم الذين «عربوا» التعليم العمومي حتى يستأثر أبناءهم بتعليم مخملي يؤدي إلى الاستئثار بالمواقع والمناصب إياها، في حين يكون مآل المتخرجين من التعليم الذي «عربوه» هو البطالة و«الهراوة» والاستعمال في المسيرات التي تعرب الشوارع في المدن والبوادي بشعارات أغلبها مشتق من الأغاني المشرقية التي يصفون عليها صفة «الالتزام»، وقد تجلى هذا اللغم المذكور في النص المقدم للممتحنين في مباراة الدخول إلى مسلك تأهيل أساتذة التعليم الأولي والتعليم الابتدائي بالمراكز الجهوية لمهن التدريس، دورة يوليوز 2012 في مجال اللغة والتواصل، والنص المذكور للسيد: عبد القادر الفاسي الفهري، مأخوذ من الكتاب 38 من منشورات الزمن المغربي ص: 12/22/23 يتحدث فيه الكاتب عن الإزدواجية اللغوية ومشكل ضعف التلاميذ في اللغة العربية الفصحى وضعف اللغات الأجنبية، دون الحديث عن اللغة الأمازيغية إلا باعتبارها «لهجة» كتكتسب من الوالدين، وليس من الواقع والبيت ومن المظاهر الحضارية الأخرى التي تقول: إن الأرض تتكلم الأمازيغية، والسؤال الذي يجب على الجميع أن يطرحه على أهل الحل والعقد في المجال التعليمي ببلادنا المغرب، فهل بهذه النصوص اللغوية نؤهل الطلبة الأساتذة للولوج إلى مهن التدريس من أجل تدبير التعدد اللغوي داخل القسم؟؟ متى سستخلص العقول المغربية من قبضة اللاطيفيين الذين ما فتئوا يعتبرون أن المغرب لهم وليس لغيرهم؟؟

نحن والديمقراطية

عربية. ثانيا: الربيع الأمازيغي مع بداية السنة الماضية 2011، عرفت شمال إفريقيا حراكا شعبيا أدى إلى سقوط أنظمة عنصرية ديكتاتورية، حيث بدأ هذا التغيير الجذري من تونس، كما يعرف الجميع، بعدما قام «بوعزيزي» بحرق نفسه، ما يهنا هنا ليس هو ما وقع بالضبط، ولا اسم (((الربيع العربي))) الذي أطلقه التعريبيون على هذا الحدث، لكن المهم في هذا كله هو كيف ندافع نحن كأمازيغ عن أنفسنا، حيث غالبا ما نرد عليهم بضرورة استبدال هذه التسمية العنصرية — الربيع العربي — ب «الربيع الديمقراطي»، فمن يكون «بوعزيزي» الذي أطلق شرارة هذا الحدث إذن؟؟ اليس بإسنان أمازيغي كما يدل على ذلك اسمه العائلي الذي يبتدئ ب «بوي» فهل يوجد اسم شخص عربي أو أوروبي أو أمريكي... يبيد اسمه ب «بوي» «أو «أو» أو «أيت أيت...» ومن يكون شعب شمال إفريقيا الذي أشعل فتيل هذا الربيع؟؟ أليس شعبا أمازيغيا هوياتيا وتاريخيا وحضاريا؟؟ وبالتالي وللامانة العلمية والواقعية يجب تسمية الأسماء بمسمياتها، فهذا الربيع «ربيع أمازيغي» لكونه من صنع إنسان أمازيغي فوق أرض أمازيغية وليس (((ربيع عربي))).

عرفت شمال إفريقيا عبر التاريخ غزوات عديدة: الفينيقين، الرومان، العرب الفرنسيين، الإسبان... وقد ساهم في ذلك عدة عوامل أهمها ما تزخر به هذه البقعة الجغرافية من ثروات طبيعية غنية، وبحار، وعدالة المناخ، بالإضافة إلى ما يتميز به الإنسان الأمازيغي من كرمه للضيف، ورعاية صدره لكل أجنبي (النيئة)، وهذا ما استغله الأجنبي لغزو أرضه، مما أدى بنا نحن الأمازيغ إلى مشاكل لا زلنا نتخبط فيها حاليا، إلا أن الإشكال ليس هو ما يتميز به أجدادنا (النيئة)، ولكن الإشكال هو سيرنا في طريقهم، فكيف ذلك؟؟ أولا: الساحة الجامعية تتميز الساحة الجامعية المغربية بوجود مكونات وفصائل طلابية مختلفة إيديولوجيا، ومن بينها طبعاً مكون الحركة الثقافية الأمازيغية، فبالإضافة إلى الكم الهائل من المناضلين والمتعاطفين، تتميز الحركة الثقافية الأمازيغية عن باقي المكونات والفصائل في طريقة تنظيم الأنشطة الثقافية، وكذا نوعية المطالب والحقوق المرفوعة، فنجد مثلا الحركة الثقافية الأمازيغية ترفع شعار: «نعم للتعدد، لا للإقصاء»، وكتابة أغلب اللافتات بثلاث لغات: أمازيغية، فرنسية، عربية. أضيف إلى ذلك أنه لكي تقوم بتنظيم أنشطة داخل الحرم الجامعي، لابد أن تقوم بتقديم طلب الترخيص لإدارة الكلية مصحوبا ببرنامج الأنشطة، وهو الشيء الذي لا تقوم به باقي المكونات والفصائل الأخرى، كما أن هذه الأخيرة لا تطالب لا بالتعدد ولا بالأمازيغية، فلماذا إذن نتعامل بهذه الطريقة مع من لا يستحق ذلك!!! ثانيا: دسترة اللغة الأمازيغية من بين الحقوق التي ناضل من أجلها كأمازيغ على أرض أمازيغية نجد «دسترة اللغة الأمازيغية إلى جانب أختها العربية»، فرغم عدالة هذا الحق، وخاصة الشق الأول منه: «دسترة اللغة الأمازيغية» وارتباطه بشعار: «نعم للتعدد، لا للإقصاء» فإننا نجد الطرف الأخر العنصري المعادي لكل ما هو أمازيغي، يرفض لغتنا وهويتنا ويهاجمنا فوق أرضنا، ونرد عليهم لمطالبتنا ب: «دسترة اللغة الأمازيغية إلى جانب أختها العربية»، فمتى ازدادت اللغة الأمازيغية مع العربية من نفس الأم لكي تكون أختها!!! فما الذي يمنعنا أن نطالب بدسترة اللغة الأمازيغية فقط فوق أرضها، كما اللغة العربية في الشرق الأوسط باعتباره أرض

فلسفة الإصلاحات والديمقراطية



في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع البت في الإصلاحات الجذرية والشمولية نتيجة وتجاوبا لصوت الشباب، وما عرفه المغرب من الحراك السياسي والاجتماعي (حركة 20 فبراير - حركة تواجد - الانتفاضات الشعبية....) إلا أن ذلك لم يكن إلا لاستئناف إيديولوجيته لتجاوز الفترة العنصرية لزحف ربيع الثورة الديمقراطية وإخمادها بمخدرات وسيمفونية الإصلاحات وشعارات جوفاء، فبعد أن سارعت الجهات الرسمية إلى تحسيس الزوايا السياسية بخطر صوت الشباب وبضرورة مواجهة هذا الزحف الربيعي الشبابي وتدجينه بنفس الفصيلة، حيث حاولت شبكية كل الزوايا السياسية مواجهة حركة 20 فبراير مستغلة شتى الآليات القانونية والإعلامية لتزييف الحقائق والمطالب الأساسية والمشروعة في التغيير ودغدغة عقول الشعب لشل موجة الاحتجاجات. رغم الإجماع واعتراف أعلى هيئة في السلطة لوجود تجاوزات في الاعتقالات السياسية ونظرا لكون قطاع القضاء مخور بالفساد وعدم استقلالته وغياب نزاهته، وعوض معالجة الملفات السياسية وإنصاف المعتقلين كما هو منتظر من أجل تصحيح كل الانزلاقات التي شهدتها تدبير الدولة لمجموعة من الملفات السياسية والحقوقية عبر الوطن، والتي عرفت تنديدا واسع النطاق من طرف مختلف هيئات المجتمع المدني ومنها ملفنا كمعتقلين سياسيين للقضية الأمازيغية وذلك بتبييض السجون من عشرات الآلاف من مختلف شرائح المجتمع الذين ذهبوا ضحية هذا الفساد، ومحاسبة كل من تورط فيه، إلا أن الدولة ما تزال مستمرة في نهج سياسة النعامة، فعوض أن تحارب المفسدين وتحاسبهم وتوفر فرص الشغل للمواطنين وتخرط في الأوراش التنموية الحقيقية، فهي بصدد إعداد مركبات سجنية بمعايير (كوانتنامو)، فبعد مركب تيفلت، وبنى ملال، والزاكي 2، أقدمت مندوبية السجون بتاريخ 05/06/2012 بترحيلنا إلى المركب (كوانتنامو) سجن تولال 2 الجديد بقرب من سجن تولال 1 بأمكناس كالية للسياسية المنهجة لتجاوز حالة الاكتضاض، والغليان الذي تعيشه السجون المغربية. فالسجن ثمنه الحرية وقد استلبت منا بشكل تعسفي، وخسرنا أعلى ما نملك، لكن أن ندفع ضريبة السجن ظلما من حريتنا فهذا لا يعطي لنا إلا قوة الصمود والرفع من المعنويات لمشروعية وخدمة قضيتنا الأمازيغية.

* سجن تولال 2 (كوانتنامو) حميد أعطوش ومصطفى أسايا

* بقلم: أواسي مصطفى
سجن تولال 1- أمكناس
07-07-2012

أفاد مصدر مطلع بأن أستاذ الفيزياء والعالم النووي المغربي الذي اغتيل يوم 19 أبريل 1993 في قرطبة جنوب إسبانيا، كان يعمل في برنامج إنتاج الأيونات المشعة بكل من المفاعل النووي ساكلاي (Saklay) ببريس والمختبر كانيل (GANIL) أو المسرع الوطني الأكبر لإنتاج الأيونات الثقيلة الذي يقع بمدينة كان الفرنسية . هذا ما تأكد من طرف معارف الباحث، نقلا عن عضو بالمفاعل النووي الفرنسي ساكلاي، والذي أكد أن الدكتوراحمد أوباحدو كان يعمل في مجال صنع القطع الرئيسية لإنتاج الرؤوس النووية. إذا كان البروفيسوراحمد أوباحدو قد لقي حتفه في حادثة سير غريبة، فما هي الأيدي الخفية التي كانت وراء ذلك الحادث؟ هذا هو السؤال الذي شغل بال الكثيرين آنذاك؟

من يقف وراء اغتيال عالم الفيزياء النووية البروفيسوراحمد أوباحدو؟

الذين تستهويهم رقصة أحيودوس (ثانزراكيث، ثاقورارت)، ويحاول دائما أن لا تغير الحفلات ب «إيمي ن إغرم» طبيعتها لحظة وصوله إليها، وربما لا يدرك جليا الأمر، قد لا يعي القوة التي يفرضها حضوره، وهو حضور يبدو بصورة فورية أنه يملأ المجال كله، وذلك على الرغم من أنه ليس طويل القامة ولا ممتلئا على نحو ما يبدو من النظرة الأولى. أحد معارفه يقول «لقد رأيت أكثر الناس ثقة بأنفسهم يفقدون رباطة جأشهم وهم بصحبته، وذلك من خلال استنباطهم الوسائل للظهور بمظهر متماسك أو اتخاذ مظهر مبالغ فيه يوحي بالثقة، من دون أن يتصوروا أنه على القدر نفسه من الخشية مثلهم تماما، وأنه مضطر لبذل الجهد الأولي حتى لا يلاحظ أحد ذلك. وقد اعتقدت دائما أن صيغة الجمع «كني» التي يستخدمها غالبا لدى الحديث عن الأمازيغ ليست موحية بالتفخيم على نحو ماتبدو، وإنما هي بالأحرى وسيلة شعرية يستخدمها لإخفاء حياته وخجله. كيف لا ومن المحتم أن تتم مقاطعة الرقص، وأن تتوقف الموسيقى، ويؤجل العشاء ويلف الجميع حوله للمشاركة في الحوار الذي يبدأ في التوق وبمقدوره أن يظل على ذلك النحو على امتداد أي وقت يحضر على البال من دون أن يشرب أو يتناول أي طعام».

إن سيرة أوباحدو ستظل حبة عبر الزمن، لأن أفكاره وقيمه لامتوت، والعلماء ذاكرة خالدة، وإن كانوا على قيد الحياة، وهم أحياء حتى وإن غادروا ظهر الحياة. وكيف لا وإسم أوباحدو ذاكرة أطلق على ثانوية ملعب المجاورة لمسقط رأسه، وبجانب إعدادية تحمل إسم ابن بلده المهندس يوسف أزواوي الذي وافته المنية في حادثة سير على الطريق الرابطة بين الدار البيضاء والرباط عام 1986، في حادثة شبيهة بالتي دبرت للبروفيسور احمد أوباحدو بمدينة قرطبة الإسبانية. وفي الواجهة الأمامية لبوابتي إعدادية يوسف أزواوي وثانوية احمد أوباحدو، توجد مقبرة قصر ملعب، حيث يرقد جثمان الفنان الشاب امبارك أولعربي والذي تظل هو الآخر وفاته غامضة.

* من.. كيف.. ولماذا... اختطف أو اغتيل

البروفيسور احمد أوباحدو؟

إذا كان الثابت أن البروفيسور احمد أوباحدو قد لقي حتفه في حادثة سير غريبة ومشبوهة، فما هي الأيدي الخفية التي كانت وراء ذلك الحادث؟ من المؤكد أنه في أعقاب عملية «الإغتيال» التي أودت بحياة أوباحدو فوراً، تضاربت الأبناء المنقولة عن المصادر الفرنسية الإسبانية والمغربية الرسمية بخصوص طبيعة عمله، ففي الوقت الذي أعلنت بعض المصادر الصحفية أن أوباحدو كان «علما نوويا»، تم بعد ذلك التكتف عن الخبر بسرعة، وأعلن بدلاً من ذلك أنه كان مجرد أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط، انزاحت سيارته في اتجاه شاحنة مما أودى بحياته، ووري الثرى بمقبرة المسلمين بقرطبة لجهل هويته. وكانت مصادر نقلت، بعد أسبوع من الحادث أن مصالح القنصلية المغربية بالمنطقة الجنوبية لإسبانيا، هي التي قامت بهذا الإجراء الغريب، بعدما تأكد لها أن صحة حادثة السير هاته، كان مسلما، حيث وجدت سجادة صلاة في سيارته، وكأن الأمر يتعلق بشخص مجهول الهوية أو شيء من هذا القبيل. لكن لماذا تم استدعاء مصالح القنصلية المغربية، ألا يعني هذا أن السلطات الإسبانية تحدثت لها جنسية الضحية (المغربية)، أم أن الأمر مجرد تخمين بناء على علامة اللوحة التي تحملها السيارة؟ وإذا صدق القول، ليس لدى المصالح القنصلية المغربية ما قد يدلها على هوية صاحب السيارة التي تحمل «ماتريكول» مغربي. «إنها قصة اختلقتها القنصلية المغربية بجنوب إسبانيا لتبرير عملية الدفن التي أشرفت عليها بمقبرة قرطبة الإسبانية، لأن السيارة كانت بداخلها وثائق تثبت هوية البروفيسور، وإلا كيف نفسر الخبر الذي انتشر بسرعة والذي توصلت به العائلة من أحد عناصر أجهزة الداخلية بالمنطقة».

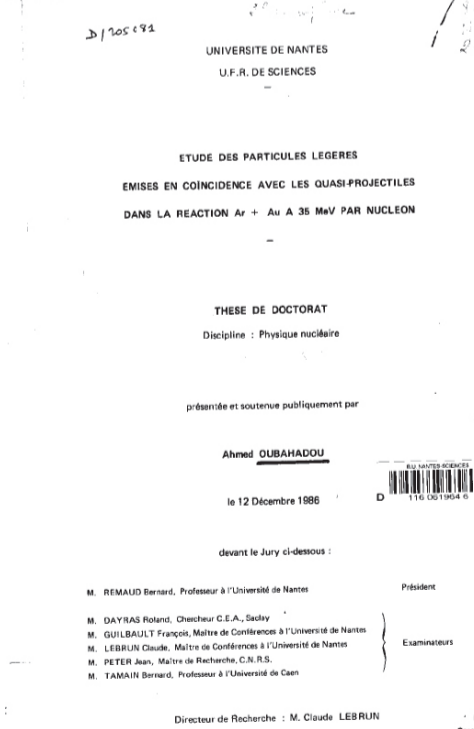
يقول أحد أقارب أوباحدو ووفق محضر الحادث،

الإبن المتوسط لمحمد أحمد أوباحدو وعيشا احمد وأسوسا جمعية أصدقاء البروفيسور احمد أوباحدو اعترافا منهم بعطاءاته العلمية وبإخلاصه وصراحته المعتادة. كيف ذلك، وأوباحدو لم يعد موجودا بين أصدقائه منذ اليوم المشؤوم 19 أبريل 1993 وهو نفس اليوم الذي طالت فيه أيادي الغدر بروفيسور اللسانيات التطبيقية بوجعة هباز (19 أبريل 1981).

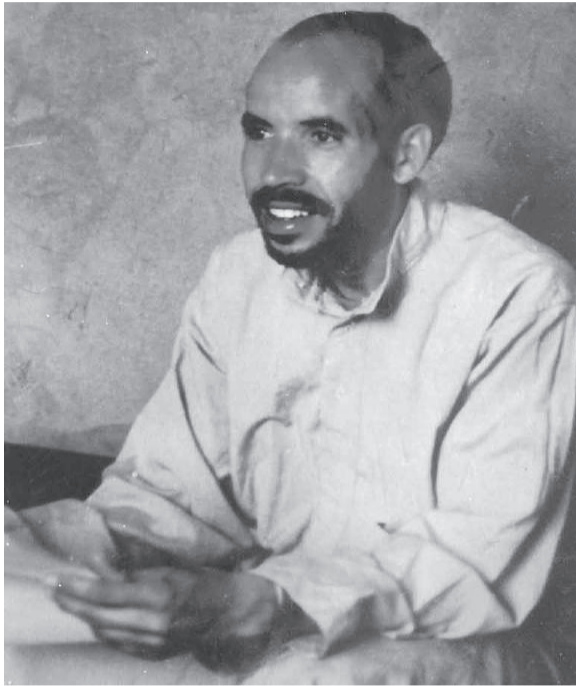
فقد عرف التاريخ علما وبروفيسورا ناهض الإضطهاد والحكرة، وتضامن مع الفئات التي طالها التهميش، حيث كان يقضي أوباحدو معظم وقته في مساعدة طلابه في التوجيه وحتى في حل مشاكل السكن وبعض شؤونهم الخاصة، حتى أصبح بروفيسورا حائزا على لقب الجدارة «أستاذ الشعب»، ويعد بذلك الشخص الذي ظل وفيا لأتاسه الذين كان ينظر إليهم بالتوجس، كان يكره، حتى وإن كان صديقا له، من يتحدث إليه بالعربية، أستاذ يتحدث بالأمازيغية والفرنسية، وعلمية أفكاره وبساطة خطابه وخصاله النبيلة جعلت منه

مناضلا أمازيغيا، إنسان لا يتميز عن باقي الناس إلا في درجة العشق لأصله الأمازيغي، وأناسها الطيبين، كما يصفهم، وطيرها وواحاتها، وهو الذي لم يغير (ثاقيدورت وإيدوكان- العباية والنعاليل) ولم ينأى لنفسه أن يتمتع بامتيازات الأساتذة الجامعيين، لأنه باحث يقيم لاجهاته، «إبن وحات السحر و الجمال»، كما وصفه أحد رفاقه.

إنها سيرة رجل عالم، وذاكرة شعب، وحياته قصة كفاح مزدوج، نضال هوياتي ومعرفي، فيها التحرر وفيها العلمية، فيها عبر ودروس تهم الإنسانية خاصة في تلك المنطقة التي أنتجت من لاشئ كبار الأطر، تلك الجبال التي أحبها وتشتت فيها بعمق القضية الأمازيغية، كانت بالنسبة



إليه فكر وخطاب مقنع وليس الإلتزام التنظيمي، وهو الذي لم ينخرط حينها في أي جمعية من الجمعيات الفتية التي أسسها مجموعة من النشطاء الأمازيغ، لقد تحدث إلينا أحد مؤسسي جمعية أمغي بقصر ملعب والتي ستصبح فيما بعد جمعية أسفار قائلا: «لقد كان الدكتور يساندنا في النضال من أجل القضية الأمازيغية، وكان يطلب منا مده بالألغاز الأمازيغية المتداولة بالمنطقة...». كيف لا ومنطق الألغاز ينطبق وحلول المعادلات الكيميائية. والبروفيسور من



الإشعاعية المستوية- الخطية- الجيل الثاني SPiRAL 2- Système de productions d'ions radioactifs en ligne - 2ème Génération. الذي يقع بمدينة كان الفرنسية، كما كان يعمل في برنامج إنتاج الأيونات المشعة بالمفاعل النووي ساكلاي (Saklay) ببريس.

- أوباحدو، البروفيسور الكوني المتشبهت بهويته الأمازيغية:

أجمع معارف العالم، في معرض حديثهم إلينا، في جولة قمنا بها في أرجاء مداشر أيت عطا، استغرقت أسابيع: «ما أعظم قدرة هذا الرجل على الحديث، بلغة أمازيغية مضبوطة الخارج الصوتية، كان أوباحدو يتحدث على الدوام مع محاوريه...يكفي للمرء أن يكون على معرفة بسيطة فحسب ب «الصالح» أو «الولي»، كما كان يلقيه أهله، لكي يدرك أن هذا القول لا يتضمن مبالغة، لأنه من المستحيل العثور على أي شخص أكثر إدمانا منه على عادة مد جسور الحديث بكل صراحة».

يكاد إخلاص أوباحدو لتجاربه وتطبيقاته العلمية أن يكون سحريا، فمذ أن أواسط الثمانينات من القرن الماضي، لما حاز على الدكتوراه من جامعة نانت الفرنسية في العلوم الفيزيائية الذرية، ولم يكن قد انقضى إلا بالكاد شهورا قليلة على دخوله المفاعل النووي ساكلاي ببريس، حتى أصبح من الخبراء المعتمدين في مجال البحث الإشعاعي والتكنولوجي بأحدث مركبات الأنظمة الإنتاجية للأيونات الإشعاعية المستوية (الخطية- الجيل الثاني)، وقد خبر ذات المجال منذ كان باحثا بالمختبر المسرع الوطني الأكبر للأيونات الإشعاعية الثقيلة (كانيل) وبالجامعة المتعددة التخصصات بمدينة كان الفرنسية، وهي الجامعة التي تخرج منها ثلة من العلماء والأدباء أمثال الرياضي الشهير باسكال...

وخلال الأسابيع الأولى جلس الباحثون، الذين لم يألوا بعد قوة صوت الأمازيغي أوباحدو الموحية بتأثيره المغناطيسي، ليصفوا إليه بالطريقة التقليدية، ولكنهم مع مرور الوقت اكتشفوا أن أوباحدو قد تسربت بدقة تجاربه وقناعة خطابه، على الطريقة النيتشوية وسمو أخلاقه وقيمه الأمازيغية، إلى الذاكرة الإنسانية العالمية، وسرعان ما حضي بصداقة متينة مع كبار الباحثين والأدباء ومن أبرزهم ماكس روبا وكلود لارسونور والأديبة والشاعرة الإيرلندية الدكتورة جاكلين جونيت، التي شغلت ما بين 1983 و 1988 منصب عمادة جامعة كان الفرنسية. وهم الأصدقاء الذين اهتز كيانهم طويلا جراء فاجعة مقتل أو اختطاف

* سيرة عالم استثنائي خبير بالمفاعل النووي ساكلاي ببريس

ولد العالم والباحث المغربي في الفيزياء الذرية، الدكتور احمد أوباحدو عام 1958 بقرية «لخطارت أغروض»، أيت علي أولحسن، قبيلة أيت عززا كونفيدرالية أيت عطا، الواقعة على بعد 15 كلم من مدينة كلميم بإقليم الراشيدية. بدأ دراسته الإبتدائية بمدرسة لخطارت أغروض عام 1963، حيث حصل من نفس المدرسة على الشهادة الإبتدائية عام 1967، بعدها انتقل إلى مدينة كلميم، حيث أنهى بإعدادية غريس عام 1972 الدبلوم الإعدادي، بعدها تابع دراسته بثانوية سجماسة بالراشيدية، ليحصل منها على شهادة البكالوريا العلمية بميزة ممتاز عام 1975، وهي الشهادة التي مكنته من متابعة دراسته بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم الرباط، ودرس في سلك الفيزياء الكيمياء، ليحصل منها على الليسانس في الفيزياء النووية عام 1979.

لم ينته المسار الدراسي لأوباحدو بحصوله على الإجازة، بل إن الميزة الجيدة التي اجتاز بها شهادة التخرج الجامعي بالسلك الثاني، مكنته من السفر إلى جامعة نانت (Nantes) الفرنسية، لينتهي بها دكتوراه التي ناقشها يوم 12 دجنبر 1986، في موضوع Étude des particules lé-gères émises par coïncidence avec les quasi-projectiles dans la réaction Ar + Au à 35 MeV Par nucléon وتحت إشراف البروفيسور

الباحث بجامعة نانت Claude LEBRUN. وقد تمت المناقشة برحاب جامعة نانت من طرف لجنة ممتحنة تتكون من DAYRAS Roland (البروفيسور الباحث بمركز الدراسات الذرية ساكلاي)، GUILBAULT François (أستاذ محاضر بجامعة نانت)، PETER Jean (أستاذ البحث بالمركز الوطني للبحث العلمي)، و TAMAIN Bernard (البروفيسور بجامعة كان)، وقد تم ذلك برئاسة البروفيسور REMAUD Bernard (البروفيسور بجامعة نانت). وقد تمكن الباحث أوباحدو أثناء هذه المناقشة من تحقيق التجربة (PE07) التي أجريت عام 1984 بالمختبر كانيل، لتدارس الجانب التجريبي للأنظمة التفاعلية للأرجون والذهب من جهة والأرجون والفضة من جهة أخرى، وذلك من خلال خمس محاور رئيسية، حيث ابتدأ بالتصميم التجريبي ومنطق تجربة التفاعل (Ar + Au)، ليعتمد في المحور الثاني على أسلوب تحليل معطيات التليسكوب (استخلاص القدرة الطاقية وسرعة الجزيئات...)، حيث استخلص نتائج شاملة للتفاعل عبر هذا الجهاز في المحور الثالث، كما حاول في المحور الرابع جرد النتائج من قبيل الصدفة المتحصل عليها بالتليسكوب- الأودوسكوب، لينتهي، في المحور الخامس، بقراءة تلك النتائج وتحليلها من الناحية النظرية.

حصل احمد أوباحدو على الدكتوراه، في ظروف مادية جد صعبة، حيث لم يحصل الباحث على المنحة الدراسية، طيلة الأعوام التي تابع فيها دراسته العليا بفرنسا، وقد ذهب أحد أقاربه إلى القول بأن «أوباحدو كان يقضي ليلته بمختبر جناح المسلك الذري بنفس الجامعة»، عاد احمد أوباحدو إلى كلية العلوم بجامعة محمد الخامس الرباط، واشتغل أستاذا مساعدا في إطار الخدمة المدنية ما بين 1987 و 1989، وبعدها اعتمد أستاذا محاضرا مادة الفيزياء الذرية، للمستويين الثالث والرابع (P4 ; P3)، إلى حدود عام 1993. وفي الآن ذاته كان العالم العطاوي يهيج دكتوراه الدولة في جامعة محمد الخامس، تحت إشراف الأستاذ أمال براءة، وهو الذي كان يشغل، في ذلك الحين، منصب رئيس شعبة الفيزياء بكلية العلوم محمد الخامس بالرباط. وموازة مع ذلك عمل في إطار التعاقد مع جامعة كان Caen، حيث كان يحقق تجاربه التطبيقية بالمسرع الوطني الأكبر للأيونات الثقيلة GANIL- Le Grand Accélérateur national d'ions lourds وبخاصة في إطار النظام الإنتاجي للأيونات

ووفق منطق امتلاك قدرة نووية كاستراتيجية، كثفت إسرائيل جهودها، منذ الإعلان الرسمي عن قيامها في 5 ماي 1948، بالتعاون مع جهات عديدة وأساسية كأمريكا وفرنسا وكندا وجنوب إفريقيا وتايوان... حتى وصلت إلى تخطي العتبة النووية، وحتى أثمر هذا التعاون بإقرار بناء مفاعل ديمونه منذ 1957 كمفاعل ذو قدرة عالية يفي باحتياجات إسرائيل النووية، وجرى بناء هذا المفاعل، حسب تصميمات فرنسية، وضعتها لجنة الطاقة الذرية الفرنسية تشبه تصميمات المفاعل (جي 3) الذي بني في ميركول بفرنسا، لكن باريس استمرت في التكتّم والإنكار بكل ما يتعلق بحجم برنامجها النووي وأهدافه العسكرية؛ إذ حافظ البرنامج النووي الفرنسي على تفاصيل سرية ومجالات تعاونه مع دول عديدة وخاصة مع فرنسا. وجرى التكتّم على تفاصيل تجاربها ومواقع تنفيذها في مناطق عديدة من مستعمراتها؛ حيث كانت بشار الجزائرية مسرحا للتجارب الصاروخية الفرنسية الإسرائيلية. فقد ظل التعاون النووي الفرنسي الإسرائيلي دائما في الظل ولا زالت تفاصيله حبيسة أدراج أرشيف الدولتين معا، لكن الحقائق حول الصفقات النووية الفرنسية الإسرائيلية بدأت تظهر وتثير فضول الباحثين، خصوصا بعد أن فجر الفرنسيون قنابلهم النووية السطحية والباطنية خلال سنوات الستينيات من القرن الماضي والاستخدام الواسع للأراضي الصحراوية الجزائرية لإجراء التجارب الصاروخية وبعدها النووية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مخلّفة أضرارا بشرية ومادية، لازلت تداعياتها إلى حد الآن، من خلال ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان وحالات الإجهاض بسبب التلوث الإشعاعي، ولاتزال معه الأصوات الحقوقية الجزائرية تطالب فرنسا بالاعتذار وتعويض ضحايا تجاربها الإشعاعية، كما هو حال ضحايا القصف الإسباني للريف المغربي بالأسلحة الكيماوية المحظورة دوليا. ويشير بعض الباحثين في الحقل الذري، إلى أن فرنسا استفادت

مصادر أخرى تشير إلى أن الحدث يتجاوز ذات الجماعة. فالعقيد رضوان رضا ساري يعد واحد من رجال الجزائر الذين خسرتهم أثناء سنوات الدم والدمار، تحصل على شهادة دكتوراه في الفيزياء النووية بالمدرسة المتعددة التقنيات بفرنسا. كانت كل الأبواب مفتوحة أمامه للإقامة والعمل هناك، غير أن حبه للوطن دفعه إلى الرجوع إلى الجزائر، حيث انخرط في صفوف الجيش الوطني الشعبي و تقلد عدة رتب، آخرها عقيد. ذكاء الرجل مكّنه من الحصول على دكتوراه في الإعلام الآلي أيضا، ويقال أنه كان أب المشروع النووي السلمي للجزائر. هذا ويذكر أن مجموعة من علماء الدول المغاربية النوويين أعتيلوا بطريقة مماثلة، كما أن الأنباء المتضاربة حول مقتلهم وأنشطتهم تثير الشكوك حول مسعى فرنسا للتغطية على ما يدور خلف كواليس برنامجها النووي ومن تم ضلوع أجهزتها الاستخباراتية، تحت إشراف الموساد الإسرائيلي، في عملية الاغتيالات. على الرغم من أن الجمهورية الفرنسية، أعلنت مرارا وتكرارا أن أنشطتها النووية مدنية وسلمية وترفض اتهامها بالسعي لإنتاج السلاح الذري.

* أوياحدو الأمازيغي الذي حاول تحقيق اكتشافات العالمين الفرنسيين بيير كوري وفرديريك جوليو-كوري؛

على طريقة بيير كوري وفرديريك جوليو-كوري نفسها تقريبا، مضى احمد أوياحدو خيرا بالمفاعل النووي والمركز الإشعاعي والتكنولوجي الباريسي ساكلاي. فبيار كوري فيزيائي فرنسي، اشتهر بأبحاثه في النشاط الإشعاعي، ولد في 15 مايو سنة 1859 بباريس وتوفي في 19 أبريل سنة 1906 بباريس أيضا. كان مع زوجته ماري كوري من رواد أبحاث الأشعة وحصل معا على جائزة نوبل في الفيزياء سنة 1903. دفن بيار كوري في مقبرة Sceaux، ثم دفنت زوجته إلي جواره عند وفاتها سنة 1934، وفي سنة 1995، نقل رفاتها معا إلى البانتيون (مقبرة العظماء) في باريس تكريما لإنجازاتها العلمية، ووضع رفاتها معا جنبا إلى جنب في سرداب واحد في المقبرة. ويعد العالم بيير كوري، مكتشف النشاط الإشعاعي، حصل على ميدالية ديفي للمجمع الملكي الإنكليزي وجائزة نوبل للفيزياء، وقد نسبت إليه وحدة قياس النشاط الإشعاعي (كوري). حصل بيير كوري على درجة البكالوريوس في العلوم وعمل مساعد مختبر في جامعة باريس، درس المغناطيس وخصائصه ووضع قانون كوري في الحرارة المغناطيسية، ثم نال درجة الدكتوراه فاصبح أستاذًا بالجامعة، واكتشف بأن النشاط الإشعاعي ينقص بكميات يمكن التنبؤ بها، مما فتح الطريق إلى معرفة عمر الكربون في مجال الجيولوجيا والآثار.

أما فرديريك جوليو-كوري (Frédéric Joliot-Curie) فهو الآخر فيزيائي فرنسي ولد في 19 مارس 1900 وتوفي يوم 14 غشت 1958 بسبب إصابته بمرض في الكبد، وترجع بعض الأوساط الأكاديمية أن يكون هذا المرض ناتج عن تسمم. قام فرديريك بأبحاث مع زوجته إيرين جوليو-كوري ابنة العالمين الفيزيائيين بيار كوري وماري كوري حول الذرة، كما عمل مساعدا لماري كوري في معهد الراديوم. حصل فرديريك جوليو-كوري مع زوجته إيرين جوليو-كوري على جائزة نوبل في الكيمياء سنة 1935 وذلك لأبحاثهما حول النشاط الإشعاعي الاصطناعي. في سنة 1937 عين أستاذًا في الكيمياء النووية في معهد فرنسا. عمل مع زوجته مشروع القنبلة النووية الفرنسية وكان هذا المشروع متفوقا على المشروع الأمريكي قبل الحرب. انخرط في سنة 1942 وذلك خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحزب الشيوعي الفرنسي وكان عضوا في الهيئة المركزية حتى سنة 1956، ونظرا لقناعته الشيوعية، فهو أول من وقع نداء استكهولم للسلام عام 1950 وبدعم من الإتحاد السوفياتي قاد الحملة العالمية من أجل حظر الأسلحة النووية بكافة أنواعها.

والبروفيسور احمد أوياحدو عمل مكلفا بإنتاج نظائر الأيونات المشعة، التي انفرد بها مركز الأبحاث النووية الوطنية الفرنسية، والذي تقول مصادر مؤكدة، أن المركز أمد إسرائيل، منذ بداية سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، بهذه الخبرة المستخدمة لوقود من اليورانيوم الطبيعي وبعد ذلك المخضب والتي أتاحت لعلمائها بناء المفاعل النووي ديمونه «مركز النقب للبحوث النووية»، والواقع على بعد ثلاثة عشر كيلومتر من «صحراء النقب» في جنوب شرق مدينة «ديمونه»، والذي قامت فرنسا أيضا ببنائه في عام 1963 وأصبح جاهزا للإنتاج في عام 1965، كانت قوته أربعة وعشرين ميغاواط حراري وبها تعد فرنسا هي الدولة الأم لهذا المشروع الإسرائيلي في الحصول على القنبلة الذرية وعلى مدار أربعة عشر عاما بين عامي 1953 و 1967 تواصل التعاون الفعلي والواسع بين الجانبين، الفرنسي والإسرائيلي، فقد تعاونت فرنسا في البدء، في ظل حكومة جي مولييه، ثم في عهد شارل ديغول، بصورة أساسية في مجالات الأسلحة التقليدية والتقنية النووية. إذ قامت فرنسا ببناء مفاعلين نوويين أحدهما صغير الحجم للأبحاث النووية وقوته 2 ميغاواط حراري والمفاعل الثاني «أوزيراك» قوته 70 ميغاواط حراري والذي صممه المهندس الفرنسي ياقيس جايراد.

ومن بين العوامل الرئيسية التي تقف وراء القرار الفرنسي الداعم نووياً لإسرائيل سنوات الخمسينيات؛ هو حرب الجزائر وإمكان قيام إسرائيل النووية بإرهاب مصر لتكف عن دعم المقاومين الجزائريين، مع رغبة فرنسا في تصنيع قنبلتها النووية بعيدا عن المظلة الأمريكية، فقدمت لإسرائيل المساعدة التقنية في ميدان إنتاج «الماء الثقيل»، وحصلت منها في المقابل على تقنية الحاسوب الأمريكي الذي حظرت واشنطن بعض أنواعه على باريس خشية استخدامها في تصنيع القنبلة النووية. هذا بالإضافة، حسب بعض الباحثين، إلى أن فرنسا اعتبرت التعاون مع إسرائيل نووياً بمثابة سند تأمين ضد فشل التجارب قبل أن تقدم على إنجاز تفجيرها النووي الأول في الصحراء الجزائرية عام 1960، لهذا رحبت بإسهام العلماء الإسرائيليين في برامجها العسكرية.



أوياحدورفقة صديقه له

«ما يعني أن السلطة المغربية على علم بعملية الدفن وربما بأشياء أخرى». هذا ووفق محضر السلطات المحلية الإسبانية، فإن العالم النووي المغربي احمد أوياحدو قتل إثر مدهامة شاحنة «رموك» لسيارته سوير 5 على الطريق المؤدية إلى مدينة قرطبة الواقعة في المنطقة الجنوبية الإسبانية، وهو في طريقه من فرنسا إلى المغرب. وتضيف نفس المصادر أنه بعد تدخل العديد من الجهات وتضافر جهود بعض أقاربه وأصدقائه، تم نقل جثمان الراحل في صندوق خاص إلى قرية «لخطارت أغروض بإقليم الراشيدية» مسقط رأسه، بعد أن تم نبش قبره، واستعادة رفاته عدة أسابيع عن دفنه بمقبرة قرطبة، ووضع رفاته في مقبرة «لخطارت أغروض» جنبا إلى جنب مع وفاة والدته.»

تقول الرواية إن البروفيسور وخير المفاعل الذري الوطني الفرنسي ساكلاي احمد أوياحدو، لقي حتفه في حادثة سير بمدينة قرطبة الإسبانية في طريقه إلى مدينة الرباط كان قد تلقى في اليوم السابق مكالمة من كلية العلوم الرباط، تدعوه إلى الحضور فورا إلى العاصمة المغربية لأمر طارئ.

كان أوياحدو منشغلا ببعض الترتيبات الأخيرة بالعمل الذي كان يقوم به بمركز الأبحاث النووية الوطنية الفرنسية لإنتاج الأيونات الإشعاعية الثقيلة. فقد كان يجمع بين البحث العلمي بجامعة كان ومختبر كانيل وبالتدريس بكلية العلوم محمد الخامس الرباط، حيث كان يشغل الأستاذ عبد الرحمان السعيد (شقيق جلال السعيد) منصب العميد بالكلية، في ذلك الحين أسندت وزارة التعليم للسيد الطيب الشكيلي في حكومة محمد كريم العمراني.

توفي البروفيسور احمد أوياحدو في حادثة سير بقرطبة، هذه هي الرواية الرسمية التي لم يصدّقها الكثيرون منذ الوهلة الأولى، كما كان الأمر بالنسبة لمقتل يوسف أزواوي صاحب مشروع القطار السريع ورشيد الإدريسي مكتشف جزئيات اليورانيوم في خامات الفوسفات الذي كان يشكل المادة الأساس للصادرات المغربية نحو فرنسا.

خلف الرواية الرسمية، التي أكدت أن البروفيسور احمد أوياحدو توفي إثر زيع شاحنة صدمت سيارته، توجد حقائق أخرى ظلت غامضة عن الطريقة التي قتل بها الباحث، تماما كغموض شخصيته.

فيعد عدة أسابيع عن الحادث نقل صندوق مغلق، تتضارب الآراء حول ما إذا كان يحتوي على جثمان البروفيسور الذي وافته المنية على إثر حادثة سير مؤلمة، حسب الرواية الرسمية، وشهدت مراسم تشييع جنازته حراسة شديدة. لكن سرعان ما طفت إلى السطح جملة من القرائن تداولها أبناء بلده فيما بينهم في السر، تؤكد أن الحادثة كانت بفعل فاعل وخطط لها أياد خفية بطريقة محكمة، لقد كانت في واقع الأمر إغتيالا مقنعا. وحسب أكثر من شاهد عيان، فقد صاحب عملية التشييع استنفارات أمنية مشددة، وتوصلت عائلته المتكونة من أشقائه بمعلومات متضاربة ومحضر الحادثة يثير أكثر من تساؤل، دون القيام بالتحريات المعتادة كما يجري به العمل في مثل حوادث سير من هذا القبيل. وقد علق أحد المحللين بأن «هذا الإجراء كان ضروريا لتأكيد أطروحة حادثة السير التي لم يصدّقها الكثيرون حينها». فبينما تشير مصادر مقربة أن الباحث أوياحدو فقد أنفاسه الأخيرة في تلك الحادثة وتم نقل جثمانه، بعدما تم نبش قبره بقرطبة بعد مرور عدة أسابيع على دفنه بها، ودفن إلى جوار والدته وعيشا احمد بمقبرة لخطارت أغروض (مسقط رأسه). في حين تشير مصادر أخرى أن الباحث لا يزال على قيد الحياة، إذ تمت فبركة حادثة السير من طرف جهة غير محددة للتستر على عملية الإختطاف والقيام بأعمال البحث والإنتاج النووي تحت الحراسة والمراقبة، إلا أن مصادر أخرى تؤكد أن المخابرات الإسرائيلية الموساد، بصلوع أجهزة الاستخبارات الفرنسية، وتعاون مع نظيرتها الإسبانية والمغربية، هي الجهات التي تقف وراء عملية اختطاف أو اغتيال البروفيسور والخبير النووي احمد أوياحدو، موضحة (المصادر) أن محضر السلطات الإسبانية يشير إلى أن الحادث عبارة عن اصطدام شاحنة رموك بالسيارة سوير 5 التي كان يقفها البروفيسور أباحدو وهو على بعد أمتار قليلة عن وسط مدينة قرطبة الإسبانية، والحال أنه سافر إلى فرنسا وهو على متن سيارة من نوع «نيسان»، والسيارة المعنية (سوير 5) سبق وأن قام أوياحدو ببيعها لأحد أصدقائه الذي كان يعمل في سلك التعليم، وهو الشخص الذي سيصبح فيما بعد عاملا لدى وزارة الداخلية المغربية.

ويذكر أن البروفيسور والكولونيل الجزائري رضوان رضا ساري تعرض بنفس الطريقة لعملية الإغتيال يوم 4 يوليو 1993 بمرتفعات بوزريعة الجزائر العاصمة، وقد نسب تنفيذ العملية آنذاك إلى جماعة جيبا أثناء عودته من وزارة الدفاع إلى بيته، إلا أن



قبر «أوياحدو» بقرية لخطارت أغروض

من خبرات علمائها في مجالات عديدة جعلتها تصل إلى غاياتها في اختراق العديد من المشروعات النووية للدول الأخرى، وخاصة المشروع الأمريكي البريطاني من خلال التعاون وتبادل الخبرات مع علماء إسرائيليين. إذ كانت فرنسا تحتل موقعا مرموقا في مجال الدراسات النووية قبل الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهاء الحرب مباشرة، سعت إلى جمع علمائها الذين واجهوا حالات من الاستبعاد والمحاصرة من قبل الولايات المتحدة وجرموا من احتلال مواقعهم الرئيسية في برنامج الذرة الأمريكي والبريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، منهم المفوض الفرنسي السامي للشؤون النووية، فرديريك جوليو كوري، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء الذرية، ونظرا لقناعته الشيوعية عارض الخيار النووي الفرنسي، ما جعل باريس تتخلص منه، حيث توفي جراء تسمم عام 1958، على الرغم من أن الرواية الرسمية تقول غير ذلك. ففي أعقاب هذا الحدث تجاوزت تل أبيب اعتراضات العلماء المحسوبين على باريس، وأجازت بناء مفاعل يستخدم اليورانيوم الطبيعي وقودا له، ويمكن أن ينتج أرتالا مهمة من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية. وبمجرد اكتشاف الرأي العام لهذا المفاعل، استغنت باريس عن الطريقة البديلة في استخدام اليورانيوم المخضب كوقود للمفاعل، وبدأت تهتم أكثر بالطرق الإسرائيلية لصنع أوكسيد الديوتريوم واستخلاص اليورانيوم من خامات الفوسفات التي تحتوي على درجة تركيز منخفضة من تلك المادة، كما كانت فرنسا راغبة في الحصول على تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكية التي كانت محظورة على فرنسا ولكن إسرائيل تمكنت من الحصول عليها بطرق عدة، ومكنت فرنسا بعد ذلك من هذه التكنولوجيا.

إلى ذلك جاء في نشرة الدليل السنوي حول القوات المسلحة في العالم الصادر في باريس عام 1982، أن مفاعل ديمونه يمكنه أن ينتج 9 كغ من البلوتونيوم، وهو ما يكفي لصنع قنبلة ذرية من طراز قنبلة هيروشيميا خلال تلك الفترة. إن التقارير المتسربة عن أوضاع مفاعل ديمونه أشارت إلى أن الفرنسيين بنوا منشآت فصل البلوتونيوم تحت الأرض بعيدا عن المراقبة وتسمح تلك المنشآت من إنتاج 4 إلى 5 كغ من البلوتونيوم في السنة معدة للأغراض العسكرية. ففي السبعينيات، تمت توسعة المفاعل إلى قدرة وصلت إلى 70 ميغاواط، مما يتيح له إنتاج كميات من البلوتونيوم تكفي لصنع 8 قنابل نووية سنويا. ويشير الدليل إلى أن الخبراء الإسرائيليين هم الذين زادوا من قدرة مفاعل ديمونه إلى 70 ميغاواط. ومهما اختلفت التقديرات حول قدرة ديمونه على إنتاج البلوتونيوم إلا أنها لا تقل من قدرته على إنتاج كميات ما بين 8 و 9 كغ عندما بدأ الإنتاج بقدرته الكاملة. فإن إسرائيل ولصي حدود عام 1960 تكون قد جمعت الكمية اللازمة من البلوتونيوم لصنع قنبلة من طراز قنبلة نكازاكي التي تطلبت 10.441 كغ.

MT DUO



ΞΕΧΩΡΙΣΤΑ + ADSL ΓΣ + ΓΕΓΕΘΟ ΤΟΪΪΗ
ΣΟΤ ΤΟΓΟΤΞΧΤ !



ΟΓΘΟΛΟΕ I ΝΕΟΤΟΣΕ. ΤΟΛΟΛΗ ΤΟΟΟΟΟΤ ΨΟ ΗΜΜΕ ΤΕΟΟΤ Λ ΞΧΟΛΗ ΗΞΕ.ΙΘ 858ΛΛ.Ι 5.274.572.040 8Λ.ΟΟ.Γ. Ρ. 48947. ΟΘΖΖΣΣ 86Γ88 8.ΗΘ8 Ι 8.ΧΣΗ (8.888. 8.8.ΚΟΞΗ). Λ.Σ. Η.Σ.Ε. ΟΘ.Ε

ΓΤ Λ8Η Ξ ΠΓΘΟΛΟΕ I ΝΕΟΤΟΣΕ ΗΜ ΠΙ ΤΟΚΚΟ ΓΟΧ ΨΛΔΙ Λ Τ8Η. Ι ΘΗΞΟΙΞΤ ΓΣ ΤΓΖΖΘΟ ΤΟΪΪΗ ΪΧ 4 ΓΣΧΟΠΕ ΟΟ 20 ΓΣΧΟΠΕ, Λ ΠΟΜΨ ΪΧ 8.ΟΓΟΧ ΞΠΗΘΙ ΞΤ8ΗΓΓΟΟ Θ 8ΛΟ.Η. ΟΚΠ Χ ΣΟΤ ΤΟΛΗ Θ ΣΟΤ ΤΟΓΟΤΞΧΤ Ξ ΣΟΙ 858Ο ! Ξ ΡΣΧΟΙ Λ ΟΟ 31 Σ8ΗΣ8Ϊ Λ Ξ Ρ8 ΟΗΤΤΟΨ ΟΓΟ.8, ΟΗΗ8Ψ ΟΤ ΪΧ 50% 8ΘΣΧΧΠΪ I ΤΟΓΟΤΞΧΤ ΗΘΙ Θ ΡΟ.ΛΤ ΤΞΓΪΟ. ΓΤ Λ8Η, Θ ΠΟΤΞΧ I 99 8ΛΟΦ.Γ Χ 858Ο Ξ ΠΙΪΪΣΨ I 4 ΓΣΧΟΠΕ.

عرض متميز بمراكش



جنان الشرفية

250.000 درهم

أيام الأبواب
المفتوحة
من 13 إلى 15 أبريل 2012

مكتب البيع الشعبي للإسكان:
شارع الحسن الثاني، بجانب أسواق السلام
كليز - مراكش

05 24 35 90 40
080 100 82 82

على طريق أمزميز و على بعد 10 دقائق من من شارع محمد السادس،
جنان الشرفية مشروع سكني متكامل يتميز بموقعه الإستراتيجي و
بمنظره المطل على جبال الأطلس.

يتكون جنان الشرفية من إقامات ذات طابقين و اللتي تقترح عليكم
شقق مريحة بها غرفتين للنوم، صالون، حمام، مرحاض، مطبخ، سطح.
من أجل راحتكم اليومية، تجدون بقلب إقامتكم جميع المرافق و
التجهيزات الضرورية.

سعادتنا في بناء سعادتكم